قراءة استشرافية حتى عام 2050

التحول الديمغرافي ومستقبل التنمية في السعودية

عبد الرحمن الفرّاج

تندرج المملكة السعودية ضمن الدول التي تشهد تحولًا ديمغرافيًا متسارعًا يتزامن مع تنفيذ مشروع اقتصادي واجتماعي واسع النطاق يتمثل في رؤية السعودية 2030. فقد انخفضت معدلات الخصوبة، وارتفع متوسط العمر المتوقع، واتسعت رقعة التحضر، وازدادت مشاركة المرأة في سوق العمل، في الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

وتمثل هذه التحولات السكانية فرصة تاريخية ولكّنها تنطوي في الوقت نفسه على تحديات استراتيجية. فمن جهة، تتيح النافذة الديمغرافية الحالية إمكانية تحقيق عائد اقتصادي كبير، ومن جهة أخرى، قد تتحول إلى عبء اقتصادي إذا لم تُستثمر في رفع الإنتاجية وتنمية رأس المال البشري.

ومن هنا، تتمثل الإشكالية المركزية في السؤال الآتي: إلى أي مدى يستطيع التحول الديمغرافي في هذا البلد أن يشكل رافعة لتحقيق أهداف رؤية 2030، وما الحدود البنيوية التي قد تعيق تحويل هذه الفرصة السكانية إلى تنمية اقتصادية مستدامة؟

وثمة أسئلة تتناسل من السؤال المركزي من أبرزها:

ـ ما طبيعة التحول الديمغرافي الذي شهدته المملكة منذ منتصف القرن العشرين؟

ـ كيف أثرت التغيرات في الخصوبة والوفيات والهجرة والتحضر في التركيب السكاني؟

ـ ما طبيعة العلاقة بين التحول الديمغرافي والنمو الاقتصادي في حالة السعودية؟

ـ هل تمتلك المملكة السعودية مقومات تحقيق العائد الديمغرافي؟

ـ ما أثر العمالة الأجنبية في استدامة هذا العائد؟

ـ كيف تؤثر التحولات الديمغرافية في سوق العمل والتعليم والإنتاجية؟

ـ ما السيناريوهات المحتملة للتحول الديمغرافي حتى عام 2050؟

ـ ما انعكاسات هذه السيناريوهات على مستقبل رؤية 2030؟

وتنطلق مناقشة هذا الملف المحوري من فرضيات رئيسة على النحو الآتي:

ـ الفرضية الأولى: ترتبط فرص نجاح رؤية 2030 بدرجة كبيرة بقدرة الاقتصاد على استثمار النافذة الديمغرافية الحالية.

ـ الفرضية الثانية: لا يكفي ارتفاع نسبة السكان في سن العمل لتحقيق العائد الديمغرافي، بل يتوقف ذلك على جودة التعليم، وكفاءة المؤسسات، وارتفاع الإنتاجية.

ـ الفرضية الثالثة: يمثل الاعتماد الواسع على العمالة الأجنبية أحد أهم القيود البنيوية التي تحد من تعظيم العائد الديمغرافي.

ـ الفرضية الرابعة: ستصبح الشيخوخة السكانية أحد أبرز التحديات الاقتصادية والمالية للمملكة بعد عام 2040، الأمر الذي يستدعي إصلاحات مبكرة في سوق العمل وأنظمة التقاعد والرعاية الصحية.

والاجابة عن الأسئلة أعلاه توجب تحليل مسار التحول الديمغرافي في المملكة السعودية، وتفسير العلاقة بين المتغيرات السكانية والتحول الاقتصادي، وكذلك تقييم قدرة رؤية 2030 على استثمار التحول الديمغرافي، واستشراف التحديات السكانية حتى عام 2050، وتاليًا تقديم إطار تحليلي يمكن الإفادة منه في التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة.

تمهيد نظري

شهدت الدراسات الديمغرافية خلال العقود الخمسة الماضية تحولًا جذريًا في تفسير العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية. فبعد أن انصب اهتمام الأدبيات الكلاسيكية على حجم السكان ومعدلات نموهم، اتجهت الأدبيات المعاصرة إلى التركيز على التركيب العمري، ورأس المال البشري، والإنتاجية، والهجرة، وجودة المؤسسات، بوصفها المتغيرات الأكثر تأثيرًا في الأداء الاقتصادي طويل الأجل.

وفي هذا السياق، برزت ثلاثة اتجاهات رئيسة في تفسير العلاقة بين التحول الديمغرافي والتنمية، يختلف كل منها في تفسيره لطبيعة السكان ودورهم في الاقتصاد.

أولًا: الاتجاه المالتوسي: تُعد كتابات توماس روبرت مالتوس نقطة الانطلاق في الفكر الديمغرافي الحديث. فقد افترض في كتابه (مقالة في مبدأ السكان) الصادر سنة 1798 أن السكان ينمون بمتوالية هندسية، بينما تنمو الموارد الغذائية بمتوالية حسابية، الأمر الذي يقود حتمًا إلى أزمات دورية من المجاعة والفقر والحروب[1].

[1] Malthus, T. R, An Essay Of The Principle Of Population, Ward, Lock & Co. Limited, London, 1890, pp. viii, xxxvi, 2-7

ورغم أن كثيرًا من تنبؤات مالتوس لم تتحقق بسبب الثورة الصناعية والتقدم التقني، فإن فكرته الأساسية المتعلقة بوجود حدود بيئية للنمو بقيت مؤثرة في النقاشات المعاصرة حول الاستدامة والموارد الطبيعية.

وقد تعرض هذا الاتجاه لانتقادات واسعة، أبرزها تجاهله لدور التكنولوجيا والابتكار في زيادة الإنتاجية، وافتراضه ثبات الموارد والإنتاج الزراعي.

ثانيًا: الاتجاه المتفائل: في مقابل الرؤية المالتوسية، ظهر اتجاه يرى أن السكان يمثلون مصدرًا للنمو لا عبئًا عليه. ويعد جوليان سايمون أبرز ممثلي هذا الاتجاه، إذ رأى أن الإنسان هو "المورد النهائي" وأن زيادة عدد السكان تعني زيادة عدد العقول القادرة على الابتكار والإنتاج، ومن ثم فإن النمو السكاني قد يسهم في توسيع قاعدة المعرفة ورفع الإنتاجية[2].

ويحظى هذا الاتجاه بتأييد عدد من الاقتصاديين الذين يرون أن العلاقة بين السكان والتنمية تتحدد بقدرة المجتمع على الاستثمار في التعليم والابتكار، لا بعدد السكان وحده.

ثالثًا: نظرية التحول الديمغرافي: تشكل نظرية التحول الديمغرافي الإطار الأكثر استخدامًا في الدراسات السكانية الحديثة. وقد طورها باحثون مثل فرانك نوتستين، ثم توسعت لاحقًا لتشمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية.

وتفترض النظرية أن المجتمعات تمر بأربع أو خمس مراحل تبدأ بارتفاع المواليد والوفيات، ثم انخفاض الوفيات، ثم انخفاض الخصوبة، وصولًا إلى الاستقرار السكاني، وأخيرًا الشيخوخة السكانية في بعض النماذج[3].

ورغم الانتشار الواسع لهذه النظرية، فإن بعض الباحثين يرون أنها صيغت أساسًا استنادًا إلى التجربة الأوروبية، ولا تفسر بصورة كافية خصوصية الدول

---

[2]Julian Lincolin Simon, The ultimate resource, Princeton University Press, Princeton, NJ, 1981, P.199

[3]Frank W. Notestein,"Population: The Long View", In Theodore W. Schultz (Ed), Food for the World, University of Chicago Press, Chicago, 1945, pp.46ff

الريعية أو الدول التي تعتمد على الهجرة الدولية، وهو ما يجعل تطبيقها على الحالة السعودية يحتاج إلى قدر من التكييف النظري.

رابعًا: نظرية العائد الديمغرافي: أحدثت أعمال ديفيد بلوم وديفيد كاننج وجيفري ويليامسون تحولًا مهمًا في الدراسات الديمغرافية، إذ انتقلت من تفسير التحول السكاني إلى تحليل أثره الاقتصادي. ويرى هؤلاء الباحثون أن انخفاض الخصوبة يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، مما يخلق فرصة لتحقيق نمو اقتصادي سريع، إذا توافرت السياسات المناسبة في التعليم، وسوق العمل، والاستثمار[4].

ويُميز هذا الاتجاه بين :

العائد الديمغرافي الأول المرتبط بزيادة القوة العاملة وانخفاض الإعالة.

العائد الديمغرافي الثاني الناتج عن زيادة الادخار والاستثمار في رأس المال البشري.

وتُعد هذه النظرية الإطار الأكثر ملاءمة لتحليل الحالة السعودية، لأنها تربط التحول السكاني مباشرة بمشروع التحول الاقتصادي.

خامسًا: نظرية رأس المال البشري

يرى غاري بيكر وثيودور شولتز أن النمو الاقتصادي الحديث يعتمد أساسًا على الاستثمار في الإنسان، وليس في رأس المال المادي وحده. وتشير هذه النظرية إلى أن التعليم، والصحة، والمهارات، والتدريب، تمثل استثمارات ترفع إنتاجية الفرد، وبالتالي ترفع إنتاجية الاقتصاد بأكمله[5].

---

[4] David E. Bloom & Jeffrey G. Williamson, Demographic Transitions and Economic Miracles in Emerging Asia, World Bank Economic Review، vol.12, issue 3, 1998; David E. Bloom, David Canning & Jaypee Sevilla, The Demographic Dividend: A New Perspective on the Economic Consequences of Population Change, The Rand Cooperation, 2003, pp.25ff

[5] Theodore W. Schultz, Investment In Human Capital, The American Economic Review, Vol.51, March 1961, No.1, pp.1ff; Gary S. Becker, Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education (2nd ed.). University of Chicago Press, 1975, pp.157ff

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في دراسة المملكة، لأن رؤية 2030 جعلت تنمية القدرات البشرية أحد برامجها التنفيذية الرئيسة.

سادسًا: الأدبيات الخاصة باقتصادات الخليج

تختلف الحالة الخليجية عن معظم التجارب الدولية بسبب ثلاثة عوامل مترابطة:

أولًا، الاعتماد التاريخي على الاقتصاد الريعي.

ثانيًا، الحجم الكبير للعمالة الأجنبية.

ثالثًا، الدور المحوري للدولة في النشاط الاقتصادي.

وقد تناول حازم الببلاوي وجياتشومو لوتشياني هذه الخصوصية من خلال مفهوم الدولة الريعية، بينما ركز ستيفن هيرتوغ على تطور البيروقراطية السعودية، وعالج تيم نيبلوك وجيج غوز وفريد هاليداي أثر النفط في إعادة تشكيل المجتمع والدولة الخليجية.

إلا أن معظم هذه الأدبيات ركزت على الاقتصاد السياسي للدولة الريعية أكثر من تركيزها على العلاقة بين التحول الديمغرافي ورؤية 2030، وهو ما يكشف عن فجوة بحثية واضحة.

سابعًا: الدراسات السابقة حول السعودية

يمكن تصنيف الدراسات المتعلقة بالسعودية إلى أربع مجموعات: الأولى تناولت التحولات السكانية من منظور إحصائي، مع التركيز على الخصوبة، والهجرة، والتركيب العمري، والثانية درست سوق العمل، والسعودة، والعمالة الأجنبية،

أما الثالثة فركزت على رؤية السعودية 2030، والتحول الاقتصادي، والتنويع، في حين اهتمت الرابعة بالاقتصاد السياسي للإصلاحات، والحوكمة، ومستقبل الدولة السعودية.

وعلى الرغم من القيمة العلمية لهذه الدراسات، فإنها غالبًا ما تناولت هذه القضايا بصورة منفصلة، ولم تقدّم إطارًا تحليليًا يربط بين التحول الديمغرافي، ورأس المال البشري، وسوق العمل، والإنتاجية، ورؤية 2030 في نموذج تفسيري واحد.

تكشف مراجعة الأدبيات عن وجود ثلاث فجوات رئيسة: الأولى، أن معظم الدراسات تناولت المؤشرات السكانية بوصفها متغيرات وصفية، دون تحليل أثرها البنيوي في الاقتصاد السياسي للتحول السعودي. الثانية، أن الدراسات الخاصة برؤية 2030 ركزت غالبًا على الإصلاحات الاقتصادية أو المؤشرات المالية، مع اهتمام محدود بالديناميات الديمغرافية بوصفها عاملًا حاسمًا في نجاح هذه الإصلاحات. والثالثة، ندرة الدراسات العربية التي تدمج بين نظريات التحول الديمغرافي، والعائد الديمغرافي، ورأس المال البشري، والاقتصاد الريعي، ضمن إطار تحليلي واحد لتفسير الحالة السعودية.

وانطلاقًا من هذه الفجوات، نسعى هنا إلى تقديم نموذج تفسيري يربط بين التحول الديمغرافي والتنمية الاقتصادية في المملكة السعودية، مع تقييم قدرة رؤية 2030 على تثمير التحولات السكانية في مكاسب إنتاجية مستدامة.

فالتحول الديمغرافي لم يعد يُنظر إليه بوصفه قضية سكانية فحسب، بل بوصفه عنصرًا أساسيًا في تحليل التنمية الاقتصادية والتحول المؤسسي. كما تكشف أن حالة السعودية لا يمكن تفسيرها من خلال نظرية واحدة، بل تتطلب إطارًا مركبًا يجمع بين نظرية التحول الديمغرافي، والعائد الديمغرافي، ورأس المال البشري، والاقتصاد الريعي.

وبذلك، ننطلق من فرضية أن نجاح المملكة السعودية في استثمار نافذتها الديمغرافية لن يتحدد بمؤشرات السكان وحدها، وإنما بقدرة المؤسسات والسياسات العامة على تحويل هذه التحولات إلى إنتاجية وابتكار ونمو اقتصادي مستدام.

بكلمات أخرى، أصبحت التحولات الديمغرافية خلال العقود الأخيرة من أكثر المتغيرات تأثيرًا في مسار الدول واقتصاداتها، بعد أن أثبتت التجارب المقارنة أن حجم السكان وتركيبهم العمري، ومستويات الخصوبة والوفيات، وأنماط الهجرة والتحضر، لا تمثل مجرد ظواهر اجتماعية، بل تشكل محددات أساسية لقدرة الدول على تحقيق التنمية المستدامة، والمحافظة على الاستقرار المالي، وإدارة أسواق العمل، وبناء رأس المال البشري. وقد دفعت هذه الحقيقة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إدراج المؤشرات الديمغرافية ضمن أهم مؤشرات التخطيط الاقتصادي طويل الأجل، بوصفها متغيرات تسبق التحولات الاقتصادية والسياسية وتؤثر فيها بصورة مباشرة.

وتكتسب هذه القضية أهمية استثنائية في المملكة السعودية، التي تشهد منذ نهاية القرن العشرين انتقالًا ديمغرافيًا متسارعًا يتمثل في انخفاض معدلات الخصوبة، وارتفاع متوسط العمر المتوقع، واتساع التحضر، وزيادة مستويات التعليم، وارتفاع في نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، إلى جانب استمرار الاعتماد على العمالة الوافدة. وتتزامن هذه التحولات مع تنفيذ رؤية 2030، التي تمثل أكبر مشروع لإعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع منذ تأسيس الدولة السعودية الحديثة. وقد أكدت وثائق الرؤية أن نجاح التحول الاقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على الاستثمار في الإنسان، وتنمية رأس المال البشري، ورفع مشاركة المواطنين في النشاط الاقتصادي، وهو ما يجعل المتغير الديمغرافي أحد المرتكزات الضمنية للمشروع التنموي في هذا البلد.

وتُظهر نتائج التعداد السكاني لعام 2022 أن عدد سكان المملكة بلغ 32,175,224 نسمة، منهم 18.8 مليون مواطن (58.4%) و13.4 مليون وافد (41.6%)، كما أن الوسيط العمري للسكان بلغ 29 عامًا، وأن 63% من المواطنين تقل أعمارهم عن ثلاثين عامًا[6]. وهي خصائص تجعل المملكة واحدة

[6] تعداد السعودية 2022م ركيزة أساسية لرؤية المملكة 2030، الهيئة العامة للإحصاء، 10 يناير 2022، الرابط: https://shorturl.at/dDfA9

من أكثر الاقتصادات امتلاكًا لما يسمى "النافذة الديمغرافية" أو "العائد الديمغرافي" (Demographic Dividend) .

غير أن الأدبيات الاقتصادية تؤكد أن امتلاك مجتمع شاب لا يضمن تلقائيًا تحقيق التنمية. فقد بينت دراسات بلوم وكاننج وسفيللا أن العائد الديمغرافي لا يتحقق إلا إذا اقترن بانخفاض الإعالة، وتحسن التعليم، واتساع فرص العمل، وارتفاع الإنتاجية، ووجود مؤسسات اقتصادية فعالة قادرة على استيعاب الزيادة في القوة العاملة [7]. ولذلك فإن الكتلة الشبابية قد تتحول إلى فرصة للنمو، كما حدث في كوريا الجنوبية وسنغافورة، وقد تتحول إلى مصدر للبطالة والضغط الاجتماعي إذا عجز الاقتصاد عن توظيفها بصورة منتجة.

ومن هنا تنطلق هذه الدراسة من فرضية أن مستقبل رؤية 2030 لا يتوقف على حجم الاستثمارات أو التنويع الاقتصادي وحده، بل يعتمد أيضًا على قدرة صنّاع القرار على إدارة التحول الديمغرافي، وتحويله من متغير سكاني إلى رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولًا: مفهوم التحول الديمغرافي

ظهر مفهوم التحول الديمغرافي (Demographic Transition) في الأدبيات السكانية خلال النصف الأول من القرن العشرين لتفسير انتقال المجتمعات من أنماط الإنجاب والوفيات المرتفعة إلى أنماط منخفضة ترتبط بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي. ويُعد الديمغرافي الأمريكي فرانك نوتستين الذي أشرنا إليه سابقًا المؤسس الرئيس لهذه النظرية، إذ رأى أن التنمية الاقتصادية تؤدي تدريجيًا إلى انخفاض الوفيات أولًا بفعل تحسن الرعاية الصحية والتغذية، ثم تنخفض الخصوبة لاحقًا نتيجة التحضر والتعليم وارتفاع تكلفة تربية الأطفال، فتنتقل المجتمعات عبر مراحل متتابعة حتى تصل إلى الاستقرار السكاني[8].

[7] David E. Bloom, David Canning & Jaypee Sevilla, The Demographic Dividend, op.cit., pp.xii ff, 25 ff, 37ff
[8] Frank W. Notestein,"Population: The Long View, op.cit, pp.36ff

دودلي كيرك في مقالته البحثية (التغيّرات السكانية وعالم ما بعد الحرب) نشره في عام 1944 أي بعيد الحرب العالمية الثانية، طوّر هذا النموذج، موضحًا أن التحول الديمغرافي لا يقتصر على التغير في معدلات الولادة والوفاة، بل يشمل تحولات عميقة في بنية الأسرة، ودور المرأة، وأنماط الاستهلاك، والهجرة، والتحضر، وسوق العمل[9].

وتُقسم الأدبيات الحديثة هذا التحول إلى أربع مراحل رئيسة:

الأولى ـ مرحلة ما قبل التحول: ارتفاع الخصوبة والوفيات مع نمو سكاني محدود.

الثانية ـ مرحلة الانفجار السكاني: انخفاض الوفيات مع بقاء الخصوبة مرتفعة، ما يؤدي إلى نمو سريع للسكان.

الثالثة ـ مرحلة التباطؤ: انخفاض الخصوبة تدريجيًا مع استمرار النمو.

الرابعة ـ مرحلة الاستقرار أو الشيخوخة: انخفاض الخصوبة إلى مستويات الإحلال أو دونها، وارتفاع نسبة كبار السن.

وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن المملكة السعودية انتقلت بوضوح إلى المرحلة الثالثة، مع اقترابها تدريجيًا من خصائص المرحلة الرابعة خلال العقود المقبلة، وإن كانت لا تزال تتمتع بتركيب عمري شاب مقارنة بمعظم الاقتصادات المتقدمة.

ويؤكد بلوم وكاننج أن العائد الديمغرافي لا يتحقق بصورة تلقائية، بل يحتاج إلى أربعة شروط رئيسة:

ـ تحسين جودة التعليم.

[9] Kirk, Dudley, Population Changes and the Postwar World, *American Sociological Review*, 9(1), 1944, pp. 28ff

- خلق فرص عمل منتجة.

- رفع مشاركة المرأة في سوق العمل.

- وجود مؤسسات اقتصادية فعالة.

وقد أثبتت التجارب الآسيوية أن هذه العناصر كانت وراء ما عرف بـ"المعجزة الاقتصادية الآسيوية"، حيث ساهمت البنية العمرية الشابة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة عندما اقترنت باستثمارات مكثفة في رأس المال البشري والصناعة والتكنولوجيا.

وفي المقابل، فشلت دول أخرى في استثمار نافذتها الديمغرافية، فتحولت الزيادة السكانية إلى مصدر لارتفاع البطالة واتساع الاقتصاد غير الرسمي وتراجع الإنتاجية.

وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن السعودية تمتلك حاليًا فرصة مماثلة، لكنها فرصة زمنية محدودة؛ إذ ستتراجع تدريجيًا مع انخفاض الخصوبة وارتفاع نسبة كبار السن خلال العقود المقبلة، وهو ما يجعل الاستثمار في الإنسان قضية ملحة لا يمكن تأجيلها.

التحول الديمغرافي في السعودية (1950–2025)

لا يمكن فهم التحولات الديمغرافية التي تشهدها السعودية اليوم دون العودة إلى جذورها التاريخية. فالبنية السكانية الراهنة ليست نتاج السنوات الأخيرة، وإنما هي حصيلة تفاعل طويل بين النمو الطبيعي، والتحولات الاقتصادية، والسياسات الصحية والتعليمية، والهجرة الدولية، والطفرات النفطية، والتحضر السريع.

ومنذ منتصف القرن العشرين، انتقلت المملكة السعودية من مجتمع محدود السكان، يغلب عليه الطابع الريفي والقبلي، إلى واحدة من أكبر الدول العربية سكانًا وأكثرها تحضرًا. وقد رافق هذا التحول تغير جذري في الخصوبة، والوفيات، ومتوسط العمر المتوقع، والتعليم، والهجرة، وتركيب القوة العاملة،

وهو ما يجعل تجربة هذا البلد مثالًا واضحًا لما تسميه الأدبيات الديمغرافية "الانتقال الديمغرافي المتسارع" .

تُقدّر شعبة السكان في الأمم المتحدة أن عدد سكان المملكة السعودية ارتفع من نحو 1.7 مليون نسمة عام 1950 إلى قرابة 34.6 مليون نسمة في منتصف عام 2025، ليصبح الحجم السكاني نحو عشرين ضعف مستواه في بداية الفترة[10]. وقد نتج هذا التوسع السكاني عن تفاعل الزيادة الطبيعية، وتحسن البقاء على قيد الحياة، وتراجع الوفيات، إلى جانب تدفقات الهجرة العمالية المرتبطة بالتوسع النفطي والاقتصادي، وليس عن عامل ديمغرافي منفرد.

أولًا ـ المرحلة الأولى (1950 - 1970): المجتمع التقليدي وبداية الانتقال الديمغرافي

كانت المملكة حتى منتصف القرن العشرين مجتمعًا محدود السكان، يعتمد بصورة رئيسة على الاقتصاد الزراعي والرعوي والتجارة الموسمية المرتبطة بالحج. واتسمت هذه المرحلة بارتفاع معدلات الخصوبة والوفيات معًا، وهو ما أبقى النمو السكاني عند مستويات معتدلة مقارنة بما حدث لاحقًا.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد السكان بلغ حوالي 1.7 مليون نسمة عام 1950، وارتفع إلى نحو 3.6 ملايين نسمة عام 1970، وهو ما يعكس بداية مرحلة انخفاض الوفيات قبل انخفاض الخصوبة[11].

ويرتبط هذا التحول بعدة عوامل:

ـ إنشاء وزارة الصحة وتوسع الخدمات الطبية.

ـ حملات التطعيم ومكافحة الأمراض المعدية.

---

[10] United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division. (2024). World Population Prospects 2024: Online Edition. United Nations; https://population.un.org/wpp/

[11] المصدر السابق

ـ تحسن الأمن الغذائي.

ـ توسع شبكات المياه.

ـ انخفاض وفيات الأطفال.

وتوضح نظرية فرانك نوتستين أن هذه المرحلة تمثل البداية الطبيعية للتحول الديمغرافي، حيث تنخفض الوفيات أولًا بينما تبقى الخصوبة مرتفعة، فتبدأ الزيادة السكانية بالتسارع.

ولذلك، فإن النمو السكاني في السعودية خلال الستينيات لم يكن نتيجة زيادة الإنجاب، بقدر ما كان نتيجة خفض معدلات الوفيات وتحسين الظروف الصحية.

ثانيًا ـ المرحلة الثانية (1970 ـ 1990): الطفرة النفطية والانفجار السكاني

تمثل هذه المرحلة أهم نقطة تحول في التاريخ الديمغرافي في هذا البلد. فقد أدى ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973 إلى توسع غير مسبوق في الإنفاق الحكومي، وإنشاء البنية التحتية الحديثة، وتطوير التعليم والصحة، وإطلاق برامج الإسكان والطرق والمطارات.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد سكان المملكة ارتفع من نحو 3.6 ملايين نسمة عام 1970 إلى أكثر من 10.6 ملايين نسمة عام 1990، أي ما يقارب ثلاثة أمثال حجمه خلال عقدين فقط. ولم يكن هذا النمو نتيجة الزيادة الطبيعية وحدها، بل ارتبط أيضًا بالتوسع الاقتصادي الذي أعقب الطفرة النفطية، وما استتبعه من استقدام أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية، الأمر الذي جعل الهجرة الدولية أحد أهم مكونات النمو السكاني خلال تلك المرحلة[12].

فمع التوسع الاقتصادي احتاجت المملكة إلى ملايين العمال لتنفيذ مشروعات التنمية، فبدأت موجات واسعة من العمالة القادمة من الدول العربية ثم من جنوب

[12] المصدر السابق

آسيا وجنوب شرق آسيا. ومن هنا بدأت البنية السكانية في هذا البلد تكتسب إحدى أهم خصائصها الحالية، وهي الوجود الكثيف للعمالة الوافدة.

وقد لاحظ مايكل هيرب أن اقتصادات الخليج خلال هذه المرحلة اعتمدت على معادلة تقوم على المواطنين في القطاع العام، والوافدين في القطاع الخاص، وهو ما ترك آثارًا بعيدة المدى على سوق العمل والتركيب السكاني[13].

وفي الوقت نفسه، بقيت الخصوبة مرتفعة للغاية، إذ كانت الأسرة الكبيرة تمثل النمط الاجتماعي السائد، كما ساهم تحسن الرعاية الصحية في انخفاض وفيات الأطفال بصورة كبيرة، فارتفع النمو الطبيعي للسكان إلى مستويات مرتفعة.

ثالثًا ـ المرحلة الثالثة (1990 - 2010): بداية التحول نحو مجتمع أكثر استقرارًا

تمثل التسعينيات وبداية الألفية الجديدة مرحلة انتقالية مهمة، فقد استمر عدد السكان في الارتفاع، لكنه بدأ يفقد طابعه الانفجاري. وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن عدد السكان ارتفع من حوالي 10.6 ملايين نسمة عام 1990 إلى أكثر من 27 مليون نسمة بحلول عام 2010. وخلال هذه المرحلة بدأت تظهر تحولات اجتماعية جديدة، فقد توسع التعليم الجامعي، وازداد التحضر، وارتفع تعليم النساء، وتأخر متوسط سن الزواج، كما بدأت الخصوبة بالانخفاض بصورة تدريجية.

وتبين بيانات البنك الدولي أن معدل الخصوبة الكلي في السعودية انخفض من أكثر من سبعة أطفال لكل امرأة في سبعينيات القرن الماضي إلى مستويات قريبة من ثلاثة أطفال مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو من أسرع الانخفاضات المسجلة في المنطقة العربية. ويعكس هذا التحول تغيرًا

[13] Michael Herb, The wages of oil: parliaments and economic development in Kuwait and the UAE. Cornell University Press, Ithaca, NY, 2014, pp.18ff

عميقًا في بنية الأسرة وأنماط الحياة، وليس مجرد تغير بيولوجي في معدلات الإنجاب[14].

ويرى الديمغرافي جون ويكس أن هذا النوع من الانخفاض السريع في الخصوبة يرتبط غالبًا بارتفاع التعليم، والتحضر، وزيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وهو ما ينطبق بدرجة كبيرة على التجربة السعودية[15].

وفي الوقت نفسه، استمرت العمالة الأجنبية في التوسع، حتى أصبحت تمثل عنصرًا بنيويًا في الاقتصاد الوطني، خاصة في قطاعات البناء والخدمات والتجارة والصناعة.

رابعًا ـ المرحلة الرابعة (2010 - 2025): التحول الديمغرافي في ظل رؤية 2030

يمكن اعتبار هذه المرحلة بداية الانتقال من النمو السكاني إلى إدارة التحول السكاني. فبعد إطلاق رؤية 2030 عام 2016، لم تعد القضية الأساسية هي زيادة عدد السكان، وإنما كيفية رفع إنتاجيتهم، وتحسين نوعية رأس المال البشري، ورفع مشاركة المواطنين في الاقتصاد.

وتُظهر نتائج التعداد السكاني لعام 2022 أن عدد سكان المملكة بلغ 32.2 مليون نسمة، منهم 18.8 مليون مواطن و13.4 مليون وافد، وهو ما يعكس استمرار الوزن الكبير للهجرة في تشكيل البنية السكانية للمملكة. كما بلغ الوسيط العمري نحو 29 عامًا، بما يؤكد أن المجتمع ما يزال من المجتمعات الفتية نسبيًا مقارنة بالدول الصناعية[16]. وفي هذه المرحلة، أصبحت السياسة السكانية أكثر ارتباطًا بالسياسات الاقتصادية، ومن أبرز الأهداف المعلنة هي:

---

[14] Fertility rate, total (births per woman) - Saudi Arabia, World Bank Group; https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN?locations=SA

[15] John Weeks, Population An Introduction to Concepts and Issues, Thomson Wadsworth, Belmont, US, 2008, pp.155ff

[16] الهيئة العامة للإحصاء. (2023). التعداد العام للسكان والمساكن 2022: النتائج النهائية. الرياض: الهيئة العامة للإحصاء، الرابط: https://portal.saudicensus.sa/

- التوسع في برامج التوطين.
- رفع مشاركة المرأة في سوق العمل.
- الاستثمار في التعليم والتدريب.
- تطوير المدن الجديدة.
- استقطاب الكفاءات العالمية.
- التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

وليس بالضرورة أن تكون هذه الأهداف قد تحققت على الأرض، ولكنها وضعت على قائمة الخطط المعلنة ذات الصلة بالتحوّل الاقتصادي والاجتماعي الكبير.

كما ارتفع متوسط العمر المتوقع بصورة ملحوظة، وانخفضت وفيات الأطفال إلى مستويات تقترب من الدول مرتفعة الدخل، وهو ما يعكس نجاح النظام الصحي في السيطرة على الأمراض المعدية وتحسين الخدمات الطبية.

غير أن هذا النجاح يفتح الباب أمام تحدٍ جديد يتمثل في الشيخوخة السكانية المستقبلية، وهو ما بدأت الأدبيات الديمغرافية تشير إليه بوصفه القضية السكانية الرئيسة بعد عام 2040.

السمات العامة للتطور الديمغرافي

يمكن استخلاص خمس سمات رئيسة من التطور التاريخي للسكان في المملكة:

أولًا، أن المملكة شهدت أحد أسرع معدلات النمو السكاني في العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين، مدفوعة بانخفاض الوفيات وارتفاع الخصوبة ثم بالهجرة الدولية.

ثانيًا، أن التحول الديمغرافي لم يكن عملية طبيعية فقط، بل ارتبط بصورة وثيقة بالتحول الاقتصادي الناتج عن الطفرة النفطية وبناء الدولة الحديثة.

ثالثًا، أن الهجرة الدولية أصبحت مكونًا بنيويًا في الاقتصاد والمجتمع.

رابعًا، أن المملكة دخلت خلال العقد الأخير مرحلة جديدة تركز على نوعية السكان أكثر من عددهم، من خلال الاستثمار في رأس المال البشري ورفع الإنتاجية.

خامسًا، أن المؤشرات الحالية تشير إلى اقتراب نهاية مرحلة المجتمع الفتي تدريجيًا خلال العقود المقبلة، ما يجعل إدارة الشيخوخة المستقبلية قضية استراتيجية وليست مجرد قضية صحية.

في النتائج، تكشف القراءة التاريخية للتطور السكاني في المملكة أن التحول الديمغرافي لم يكن مسارًا خطيًا، بل مر بأربع مراحل متمايزة ارتبطت بالتحولات الاقتصادية والسياسية الكبرى التي شهدتها الدولة. فمن مجتمع صغير يغلب عليه الطابع التقليدي في خمسينيات القرن الماضي، إلى مجتمع يشهد انفجارًا سكانيًا في ظل الطفرة النفطية، ثم إلى مجتمع يتجه تدريجيًا نحو انخفاض الخصوبة وارتفاع متوسط العمر المتوقع، تتضح العلاقة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والبنية السكانية.

غير أن هذه القراءة التاريخية لا تكتمل دون تحليل المكونات الداخلية للتحول الديمغرافي نفسه، أي تطور الخصوبة، والوفيات، ومتوسط العمر المتوقع، والتحضر، والهجرة الدولية، وهو ما سنتناوله لاحقًا اعتمادًا على البيانات الرسمية للأمم المتحدة، والبنك الدولي، والهيئة العامة للإحصاء، مع تحليل اتجاهات كل مؤشر وانعكاساته على مستقبل المملكة.

تطور الخصوبة

يُعد معدل الخصوبة الكلي المؤشر الأكثر أهمية في تفسير التحول الديمغرافي، لأنه يحدّد الاتجاه المستقبلي للنمو السكاني والتركيب العمري للمجتمع. وقد شهدت المملكة السعودية خلال العقود الستة الماضية أحد أسرع الانخفاضات

في الخصوبة بين دول غرب آسيا، وهو تحول يعكس تغيرًا بنيويًا في المجتمع أكثر مما يعكس تغيرًا بيولوجيًا في أنماط الإنجاب.

وتُظهر بيانات البنك الدولي، المستندة أساسًا إلى تقديرات شعبة السكان في الأمم المتحدة، أن معدل الخصوبة الكلي في المملكة السعودية انخفض من نحو 7.6 أطفال لكل امرأة عام 1960 إلى نحو 2.3 طفل لكل امرأة عام 2024، أي بتراجع يقارب 70% خلال ستة عقود. ويضع هذا الانخفاض المملكة على مسافة محدودة من مستوى الإحلال السكاني، الذي يُقدّر عادة بنحو 2.1 طفل لكل امرأة في المجتمعات ذات معدلات الوفيات المنخفضة. غير أن بلوغ هذا المستوى لا يضمن وحده استقرار عدد السكان فورًا؛ إذ يتأثر المسار السكاني أيضًا بالتركيب العمري، والزخم الديمغرافي، ومستويات الوفيات، وصافي الهجرة[17].

ويمكن تتبع هذا المسار عبر أربع مراحل رئيسة:

1960 - 1980: استمرار الخصوبة المرتفعة (أكثر من 7 أطفال لكل امرأة)، نتيجة الزواج المبكر، وارتفاع وفيات الأطفال سابقًا، وهيمنة الأسرة الممتدة، وضعف مشاركة المرأة في سوق العمل.

1980 - 2000: بداية الانخفاض التدريجي مع التوسع في التعليم، وتحسن الخدمات الصحية، وارتفاع مستويات التحضر.

2000 - 2015: تسارع الانخفاض نتيجة ارتفاع تعليم النساء، وتأخر سن الزواج، وارتفاع تكاليف السكن والمعيشة.

[17] Fertility Rate, Total for Saudi Arabia (SPDYNTFRTINSAU), Federal Reserve Bank of St. Louis, Apr 14, 2026; https://fred.stlouisfed.org/series/SPDYNTFRTINSAU

2016 - 2025: استقرار الخصوبة عند مستويات تقترب من الإحلال، مع استمرار مشاركة المرأة في سوق العمل، وتغير أنماط الأسرة، واتساع التحضر.

ولا يمكن تفسير هذا الانخفاض بعامل واحد، بل هو نتاج تفاعل مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. فقد أدى توسع التعليم، ولا سيما التعليم الجامعي للنساء، إلى تأخير سن الزواج والإنجاب. كما ساهم التحضر في زيادة تكلفة تربية الأطفال، بينما أدى ارتفاع مشاركة المرأة الاقتصادية إلى تغير أولويات الأسرة، بحيث أصبحت القرارات الإنجابية ترتبط بصورة أكبر بالتخطيط الاقتصادي وجودة الحياة.

ويؤكد جون ويكس أن انخفاض الخصوبة في المجتمعات التي تمر بمرحلة تحديث اقتصادي لا يعكس تراجعًا في الرغبة بالإنجاب فحسب، بل يعكس تحولًا في مفهوم الأسرة من وحدة إنتاجية كبيرة إلى وحدة استثمار في رأس المال البشري، حيث يصبح التركيز على تعليم عدد أقل من الأطفال وتوفير مستويات أعلى من الرعاية لهم[18].

غير أن الاقتراب من معدل الإحلال يطرح سؤالًا استراتيجيًا: هل ستواصل الخصوبة انخفاضها إلى ما دون مستوى الإحلال، كما حدث في كوريا الجنوبية وإيطاليا وإسبانيا واليابان، أم ستستقر عند مستويات تضمن استمرار النمو الطبيعي؟ وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة لأن الدول التي انخفضت فيها الخصوبة إلى مستويات متدنية وجدت صعوبة كبيرة في رفعها مجددًا رغم الحوافز المالية والسياسات الأسرية.

ومن ثم، فإن إدارة الخصوبة في السعودية لم تعد تعني تشجيع الإنجاب أو الحد منه، بل تعني تهيئة بيئة اجتماعية واقتصادية تسمح للأسر بتحقيق خياراتها الإنجابية دون أن تصبح كلفة السكن أو التعليم أو العمل عائقًا أمام تكوين الأسرة.

[18] John Weeks, Population An Introduction to Concepts and Issues, op,cit., pp.68ff

تطور الوفيات ومتوسط العمر المتوقع

إذا كان انخفاض الخصوبة يمثل أحد وجهي التحول الديمغرافي، فإن الوجه الآخر يتمثل في الانخفاض الكبير في الوفيات وارتفاع متوسط العمر المتوقع.

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في المملكة العربية السعودية ارتفع من 44.5 عامًا عام 1960 إلى 78.8 عامًا عام 2023 (ووصل إلى نحو 79.0 عامًا عام 2024 وفق أحدث تحديثات قاعدة البيانات)، وهو مستوى يقترب من متوسط الدول ذات الدخل المرتفع من حيث المؤشرات الصحية. كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة انخفاضًا حادًا خلال العقود الماضية، وهو ما يعكس أثر برامج التحصين، وتحسن الرعاية الصحية الأولية، والتوسع في الخدمات الصحية والبنية التحتية الطبية[19].

ويرتبط هذا التحسن بعدة عوامل متداخلة:

أولها، التوسع الكبير في البنية التحتية الصحية منذ السبعينيات، مع إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية في مختلف المناطق.

وثانيها، تحسن مستويات الدخل والتغذية، وانخفاض الأمراض المعدية التي كانت تمثل سببًا رئيسًا للوفاة في منتصف القرن العشرين.

وثالثها، برامج التطعيم الوطنية، التي رفعت معدلات التحصين إلى مستويات تقارب الاقتصادات المتقدمة.

ورابعها، التوسع في خدمات مياه الشرب والصرف الصحي وتحسن الظروف البيئية.

---

[19] Life expectancy at birth, total (years) - Saudi Arabia, World Bank Group, 2024; https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.LE00.IN?locations=SA

وتؤكد منظمة الصحة العالمية أن المملكة السعودية شهدت خلال العقود الماضية تحولًا وبائيًا واضحًا، انتقل فيه عبء المرض من الأمراض المعدية وأمراض الأمهات والولادة إلى الأمراض غير السارية، وهي السمة المميزة للمجتمعات ذات متوسطات العمر المرتفعة. وباتت أمراض القلب والأوعية الدموية، والسكري، والسرطان، والأمراض التنفسية المزمنة تمثل الأسباب الرئيسة للمراضة والوفيات في المملكة، متقدمةً على الأمراض المعدية التقليدية[20].

لكن نجاح النظام الصحي في إطالة العمر يخلق في الوقت نفسه تحديًا جديدًا. فكلما ارتفع متوسط العمر المتوقع، ازدادت نسبة كبار السن، وارتفع الطلب على الرعاية طويلة الأجل، وازدادت كلفة الخدمات الصحية وأنظمة التقاعد. ولذلك فإن ارتفاع العمر المتوقع ينبغي أن يُنظر إليه بوصفه نجاحًا تنمويًا، وفي الوقت نفسه تحديًا ماليًا ومؤسسيًا يستلزم إعادة هيكلة الخدمات الصحية خلال العقود المقبلة.

التحضر وإعادة توزيع السكان

يُعد التحضر أحد أهم المؤشرات المصاحبة للتحول الديمغرافي. فخلال أقل من سبعين عامًا انتقلت المملكة من مجتمع يغلب عليه الطابع الريفي والبدوي إلى مجتمع حضري تتركز فيه الأغلبية الساحقة من السكان داخل المدن الكبرى.

وتشير بيانات البنك الدولي، المستندة إلى تقديرات الأمم المتحدة الخاصة بالتحضر العالمي، إلى أن نسبة السكان الحضريين في المملكة السعودية ارتفعت من 31.3% عام 1960 إلى نحو 85.0% عام 2024، وهو ما يعكس تسارع عملية التحضر خلال العقود الستة الماضية، ويجعل المملكة من أكثر دول غرب آسيا ارتفاعًا في نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية[21].

[20] Noncommunicable diseases Saudi Arabia 2018 country profile, World Health Organization, 31 August, 2018; https://www.who.int/publications/m/item/noncommunicable-diseases-sau-country-profile-2018

[21] Urban population (% of total population) - Saudi Arabia, World Bank Group, 2025; https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS?locations=SA

وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل الخريطة السكانية للمملكة. فقد أصبحت الرياض، وجدة، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والمنطقة الشرقية، مراكز جذب رئيسة للهجرة الداخلية، نتيجة تركز الجامعات، والوظائف، والخدمات، والاستثمارات فيها.

ولم يكن التحضر مجرد انتقال جغرافي من القرية إلى المدينة، بل صاحبه تحول في أنماط الحياة. فالأسرة الممتدة تراجعت لصالح الأسرة النووية، وارتفع تعليم النساء، وتأخر الزواج، وتغيرت أنماط الاستهلاك، وازدادت الحاجة إلى السكن الحضري والنقل والخدمات العامة.

وفي تحليل مانويل كاستلز، لا يُفهم المجال الحضري بوصفه مجرد تجمع سكاني أو امتداد عمراني، بل بوصفه نتاجًا للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومجالًا تُعاد داخله صياغة أنماط الإنتاج والاستهلاك والعمل والهوية الثقافية. ومن ثمّ، فإن التحضر لا يغير التوزيع المكاني للسكان فحسب، بل يؤثر أيضًا في سوق العمل وفي أشكال الانتماء والهوية الجماعية[22].

وهكذا، توضح المؤشرات الديمغرافية الأساسية أن المملكة السعودية قطعت شوطًا بعيدًا في مسار الانتقال الديمغرافي. فقد انخفضت الخصوبة إلى مستويات تقترب من معدل الإحلال، وارتفع متوسط العمر المتوقع إلى نحو ثمانية عقود، وتسارعت وتيرة التحضر، وتراجعت وفيات الأطفال إلى مستويات منخفضة، وهي جميعها مؤشرات ترتبط عادة بالمجتمعات التي دخلت المراحل المتقدمة من التحول الديمغرافي.

غير أن هذه التحولات لا تفسر وحدها خصوصية الحالة، لأن العامل الأكثر تميزًا في التجربة السكانية للمملكة يتمثل في الوجود الكثيف للعمالة الوافدة، التي أعادت تشكيل التركيبة السكانية وسوق العمل والاقتصاد. ولذلك لا بد من تحليل الهجرة الدولية، والتركيب العمري، والتوزيع الجغرافي للسكان، وبنية

[22] Manuel Castells, The city and the grassroots : a cross-cultural theory of urban social movements, University of California Press, Berkeley, CA, 1983, pp.135, 247, 262, 316ff

القوة العاملة، بوصفها العناصر التي تمنح التحول الديمغرافي السعودي خصوصيته مقارنة بمعظم التجارب الدولية.

الهجرة الدولية وإعادة تشكيل البنية السكانية

تُعد الهجرة الدولية السمة الأكثر تميزًا للتحول الديمغرافي في المملكة السعودية مقارنة بمعظم الدول النامية والمتقدمة على السواء. ففي حين يعتمد النمو السكاني في أغلب الدول على الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات)، أصبح النمو السكاني في المملكة، منذ الطفرة النفطية في سبعينيات القرن العشرين، يتأثر بصورة مباشرة بتدفقات العمالة الأجنبية التي ارتبطت ببرامج التنمية والتوسع الاقتصادي.

وقد أظهرت نتائج التعداد السكاني لعام 2022 أن عدد الوافدين بلغ 13.38 مليون نسمة من أصل 32.18 مليون نسمة، أي ما نسبته 41.6% من إجمالي السكان، وهي من أعلى النسب عالميًا بالنسبة إلى الاقتصادات الكبيرة[23]. وقد تغيرت هذه النسبة عبر العقود تبعًا لدورات النمو الاقتصادي، وأسعار النفط، وبرامج التوطين، والإصلاحات التنظيمية لسوق العمل.

ويتميز الوجود الأجنبي في المملكة السعودية بخصائص تختلف عن نماذج الهجرة في أوروبا أو أمريكا الشمالية، إذ يقيم معظم العمال الأجانب بموجب عقود عمل مؤقتة، ولا يرتبط وجودهم بمسار اعتيادي للحصول على الجنسية أو الإقامة الدائمة. ولذلك تصف أدبيات الهجرة الدولية، ولا سيما الدراسات الخاصة بدول الخليج، هذا النموذج بأنه نظام للهجرة الدورية أو المؤقتة (Circular or Temporary Labour Migration)، حيث تُستقدم العمالة لتلبية احتياجات سوق العمل ثم تعود إلى بلدانها الأصلية، بدلاً من أن تتحول إلى جماعات مهاجرة مستقرة[24].

---

[23] الهيئة العامة للإحصاء. (2023). التعداد العام للسكان والمساكن 2022: النتائج النهائية. الرياض: الهيئة العامة للإحصاء، مصدر سابق

[24] Nasra M. Shah, Emigration Policies of Major Asian Countries Sending Temporary Labour Migrants to the Gulf, Chapter in the volume: Migration to the Gulf: Policies in Sending and Receiving Countries

وقد ارتبطت هذه الهجرة تاريخيًا بثلاث مراحل رئيسة:

المرحلة الأولى (1973–1990): استقدام واسع للعمالة العربية، خاصة من مصر، والسودان، واليمن، والأردن، وفلسطين، لتلبية احتياجات الطفرة النفطية.

المرحلة الثانية (1990–2010): تزايد الاعتماد على العمالة الآسيوية، ولا سيما من الهند، وباكستان، وبنغلاديش، والفلبين، وإندونيسيا، نتيجة انخفاض تكلفتها واتساع الطلب على العمالة في قطاعات البناء والخدمات.

المرحلة الثالثة (2016 ـ حتى الآن): إعادة هيكلة سوق العمل في ظل رؤية 2030، من خلال برامج التوطين، ورفع كفاءة سوق العمل، واستقطاب الكفاءات العالمية في القطاعات التقنية والمالية والصحية، مع تقليص الاعتماد التدريجي على العمالة منخفضة المهارة.

ومن منظور ديمغرافي، لا تؤثّر الهجرة في حجم السكان فقط، بل في تركيبهم العمري أيضًا. فغالبية الوافدين ينتمون إلى الفئة العمرية المنتجة (20 ـ 49 سنة)، الأمر الذي يرفع نسبة السكان في سن العمل ويخفض معدل الإعالة بصورة ظاهرية. غير أن هذه الميزة لا تعود بالكامل إلى الاقتصاد الوطني إذا ظلت الوظائف ذات القيمة المضافة المنخفضة معتمدة بصورة رئيسة على العمالة الوافدة، لأن جزءًا معتبرًا من الدخل يتحول إلى الخارج في صورة تحويلات مالية.

ومن هنا، فإن التحدي الذي يواجه السياسة السكانية في المملكة السعودية لا يتمثل في تقليص عدد الوافدين فحسب، وإنما في إعادة هيكلة نوعية الهجرة،

---

edited by Philippe Fargues and Nasra M. Shah, Migration Policy Centre, Gulf Research Center, 2018; https://shorturl.at/5XKH6

بحيث تصبح أداة لنقل المعرفة والتكنولوجيا، لا مجرد وسيلة لتوفير اليد العاملة منخفضة التكلفة.

التركيب العمري للسكان والنافذة الديمغرافية

يعد التركيب العمري أحد أهم المؤشرات التي تحدد إمكانات النمو الاقتصادي في أي دولة. فالمجتمع الذي ترتفع فيه نسبة السكان في سن العمل يمتلك فرصة لتحقيق معدلات نمو أعلى، بشرط أن يتمكن الاقتصاد من استيعاب هذه الفئة في وظائف منتجة.

وتكشف بيانات الهيئة العامة للإحصاء أن مجتمع المملكة ما يزال يتمتع بتركيب عمري شاب؛ إذ يشكل المواطنون دون سن الخامسة والثلاثين أكثر من 70% من إجمالي المواطنين، كما يبلغ الوسيط العمري للسكان نحو 29 عامًا، وهو أقل بكثير من الوسيط العمري في الاقتصادات الأوروبية واليابان، الذي يتجاوز في كثير منها 45 عامًا.

وتشير هذه البيانات إلى أن المملكة لا تزال داخل ما يُعرف في الأدبيات السكانية بـ"النافذة الديمغرافية"، وهي الفترة التي ترتفع فيها نسبة السكان في سن العمل قياسًا إلى الفئات المعالة من الأطفال وكبار السن. ويرى بلوم وكانينغ وإشبيلية أن هذه البنية العمرية تتيح فرصة مؤقتة لتحقيق عائد اقتصادي ديمغرافي من خلال ثلاث قنوات رئيسة: زيادة عرض العمل، وارتفاع القدرة على الادخار وتراكم رأس المال، وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري. كما يؤدي انخفاض نسبة الإعالة إلى تحرير قدر أكبر من موارد الأسر والدولة للاستهلاك المنتج والتعليم والصحة والاستثمار. غير أن تحقق هذا العائد ليس آليًا، بل يتوقف على قدرة الاقتصاد على استيعاب الداخلين إلى سوق العمل، وعلى جودة السياسات التعليمية والصحية والمالية والمؤسسية[25].

[25] David E. Bloom, David Canning &Jaypee Sevilla, The Demographic Dividend, op.cit, pp.35-40

غير أن هذه النافذة ليست دائمة. فمع استمرار انخفاض الخصوبة وارتفاع العمر المتوقع، ستبدأ نسبة كبار السن في الارتفاع تدريجيًا، وهو ما سيؤدي إلى إغلاق النافذة الديمغرافية خلال العقود المقبلة إذا لم يتحقق نمو قوي في الإنتاجية.

ومن هنا، فإن القيمة الحقيقية للتركيب العمري في هذا البلد لا تكمن في شبابه فحسب، بل في المدة الزمنية المحدودة المتاحة لاستثمار هذا الشباب قبل بدء التحول نحو الشيخوخة.

التحول في سوق العمل

يُعد سوق العمل المجال الذي تتجسد فيه آثار التحول الديمغرافي بصورة مباشرة، لأنه الحلقة التي تربط بين السكان والنمو الاقتصادي.

وتشير البيانات الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى تحسن ملحوظ في عدد من مؤشرات سوق العمل خلال السنوات الأخيرة، وهو ما تعزوه الحكومة إلى برامج رؤية 2030 وسياسات التوطين وإصلاحات سوق العمل. ووفقًا لهذه البيانات، انخفض معدل البطالة بين السعوديين إلى 7.0% في الربع الرابع من عام 2024، وارتفعت نسبة المشاركة الاقتصادية للمواطنين إلى ما يزيد على 51%، كما بلغت مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة نحو 36%، متجاوزة أحد المستهدفات الأصلية للرؤية. غير أن هذه المؤشرات لا تحظى بإجماع بين الباحثين بوصفها تعبيرًا كافيًا عن واقع سوق العمل؛ إذ يرى عدد من المحللين أن انخفاض البطالة الرسمية لا يعكس بالضرورة تحسنًا هيكليًا في التشغيل، في ظل استمرار الاعتماد المكثف على العمالة الوافدة، التي لا تزال تشكل غالبية العاملين في الاقتصاد السعودي، واستمرار التباين بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن الجدل المتعلق بتأثير التغييرات المنهجية في احتساب البطالة، وبرامج التوطين، وأنماط التشغيل الجديدة في قراءة هذه المؤشرات. ومن ثم، ينبغي التعامل مع هذه البيانات بوصفها مؤشرات رسمية تستحق المقارنة والنقد، لا باعتبارها وصفًا نهائيًا أو غير قابل للنقاش لواقع سوق العمل.

وتؤيد بيانات الهيئة العامة للإحصاء هذا التحفظ؛ إذ تُظهر أن العمالة غير المحلية ما زالت تمثل ما يزيد على ثلثي إجمالي المشتغلين في المملكة، وهو ما يعني أن التحسن في معدل البطالة بين المواطنين لم يقترن حتى الآن بتحول جذري في البنية العامة لسوق العمل أو في درجة اعتماد الاقتصاد على العمالة الوافدة. كما يثير ذلك تساؤلات حول مدى استدامة نتائج سياسات التوطين، وما إذا كانت تعكس تحولًا إنتاجيًا طويل الأجل أم أنها ترتبط بدرجة أكبر بإجراءات تنظيمية وإدارية قابلة للتغير.

فلا تزال قطاعات واسعة من الاقتصاد تعتمد على العمالة الأجنبية، كما أن إنتاجية بعض الأنشطة الاقتصادية تبقى أقل من مستويات الاقتصادات المتقدمة. ويضاف إلى ذلك أن التحول نحو اقتصاد المعرفة والذكاء الاصطناعي سيغير طبيعة الطلب على المهارات خلال العقدين المقبلين، بما يستدعي تطويرًا مستمرًا لمنظومة التعليم والتدريب.

ومع ذلك، فإن التحدي المستقبلي لا يكمن فقط في خفض البطالة، بل في رفع جودة الوظائف، وزيادة الإنتاجية، وربط مخرجات التعليم بالقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

التوزيع الجغرافي للسكان واختلالات التنمية المكانية

لا يتوزع السكان في المملكة بصورة متجانسة، بل يتركزون في عدد محدود من المناطق الحضرية الكبرى، وفي مقدمتها الرياض، ومكة المكرمة، والمنطقة الشرقية، والمدينة المنورة. وقد أدى هذا التركز إلى ظهور تفاوتات مكانية في الكثافة السكانية، وفرص العمل، والخدمات العامة، والبنية التحتية.

وتشير الأدبيات الخاصة بالتنمية الإقليمية إلى أن التفاوت المكاني يمثل تحديًا ديمغرافيًا بقدر ما هو تحدٍ اقتصادي، لأن الهجرة الداخلية المستمرة نحو المدن الكبرى تؤدي إلى ضغوط متزايدة على الإسكان والنقل والمرافق العامة، في مقابل تباطؤ النمو في بعض المناطق الطرفية.

وقد زعمت رؤية السعودية 2030 بأنها بصدد معالجة هذا الاختلال من خلال إطلاق مشروعات تنموية كبرى خارج المراكز التقليدية، مثل نيوم، والبحر الأحمر، والقدية، وأمالا، بهدف إعادة توزيع الاستثمارات والسكان وخلق مراكز نمو جديدة. غير أن نجاح هذه السياسة سيعتمد على قدرة هذه المشروعات على تكوين اقتصادات محلية مستدامة، لا مجرد مجمعات عمرانية أو سياحية، وهو ما سيحدد مدى قدرتها على إعادة تشكيل الخريطة الديمغرافية للمملكة خلال العقود المقبلة.

وهكذا، فقد أظهرت الدراسة أن التحول الديمغرافي السعودي لا يمكن تفسيره من خلال المتغيرات الطبيعية وحدها، بل هو نتاج تفاعل بين الطفرة النفطية، وبناء مؤسسات الدولة الحديثة، والتوسع في التعليم والصحة، والتحولات الاجتماعية، والإصلاحات الاقتصادية التي تقودها رؤية 2030.

وتقود هذه النتائج إلى استنتاج مهم، وهو أن المملكة تمتلك اليوم نافذة ديمغرافية قد لا تتكرر خلال العقود المقبلة. غير أن قيمة هذه النافذة لا تُقاس بعدد الشباب أو انخفاض معدل الإعالة فحسب، وإنما بقدرة الاقتصاد على تحويل هذه الكتلة البشرية إلى قوة إنتاجية ذات مهارات عالية. ومن هنا، يصبح السؤال ليس: كيف تغير السكان؟، بل: كيف يؤثر هذا التغير في الاقتصاد السعودي، وفي سوق العمل، وفي فرص نجاح رؤية 2030؟

الآثار الاقتصادية للتحول الديمغرافي وعلاقته بـ "الرؤية"

تشير الأدبيات الاقتصادية المعاصرة إلى أن التحولات الديمغرافية لا تقتصر آثارها على تغير حجم السكان أو تركيبهم العمري، بل تمتد إلى معدلات النمو الاقتصادي، والإنتاجية، والادخار، والاستثمار، وسوق العمل، والمالية العامة. ولذلك أصبحت الديمغرافيا جزءًا لا يتجزأ من التحليل الاقتصادي الكلي، وأحد المتغيرات الرئيسة التي تعتمد عليها الحكومات في التخطيط طويل الأجل.

وقد أكد البنك الدولي أن التحولات السكانية تؤثر في مسار التنمية من خلال ثلاث قنوات رئيسة: حجم القوة العاملة، وإنتاجية رأس المال البشري، ومعدل

الإعالة، وهي عوامل تحدد قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام. كما تؤكد الأمم المتحدة أن المجتمعات التي تمر بمرحلة "النافذة الديمغرافية" تمتلك فرصة استثنائية لتحقيق طفرة اقتصادية إذا نجحت في توفير التعليم الجيد، والوظائف المنتجة، والمؤسسات الفعالة[26].

وفي المملكة السعودية، يكتسب هذا الموضوع أهمية مضاعفة، لأن التحول الديمغرافي يتزامن مع تنفيذ رؤية 2030، التي تستهدف تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط ورفع مساهمة القطاع الخاص والاستثمار في رأس المال البشري. ومن ثم فإن نجاح الرؤية لا يعتمد فقط على حجم الإنفاق الاستثماري، وإنما على قدرة الاقتصاد على تحويل التحولات السكانية إلى مكاسب إنتاجية مستدامة.

التحول الديمغرافي والنمو الاقتصادي

يُجمع الاقتصاديون على أن العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي ليست علاقة خطية. فزيادة السكان قد ترفع الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة حجم القوة العاملة، لكنها قد تؤدي في الوقت نفسه إلى انخفاض متوسط الدخل إذا لم يصاحبها ارتفاع في الإنتاجية.

وقد تجاوزت الأدبيات الحديثة الجدل القديم بين المدرسة المالتوسية، التي رأت في النمو السكاني عبئًا على الموارد، والمدرسة المتفائلة التي اعتبرت السكان مصدرًا للنمو، لتتبنى مقاربة أكثر توازنًا تقوم على أن نوعية السكان أهم من عددهم. فيما ترجح مقاربة ديفيد بلوم وديفيد كانينغ وسيفيليا القائلة بأن النمو الاقتصادي الناتج عن التحول الديمغرافي يتحقق عندما تنخفض نسبة الإعالة، ويزداد عدد السكان في سن العمل، وترتفع معدلات الادخار والاستثمار، مع وجود سوق عمل قادر على استيعاب الداخلين الجدد. ويطلق الباحثون الثلاثة

[26] World Development Indicators, https://databank.worldbank.org/;
World Population Prospects 2024: https://population.un.org/wpp/

على هذه المرحلة مصطلح العائد الديمغرافي الأول، الذي قد يتحول إلى عائد ديمغرافي ثانٍ إذا استُثمرت المدخرات في بناء رأس المال البشري والمؤسسات الإنتاجية[27].

وفي حالة السعودية، تشير المؤشرات إلى أن المملكة ما تزال تستفيد من هذه المرحلة، إذ يتمتع المجتمع بنسبة مرتفعة من السكان في سن العمل مقارنة بنسبة كبار السن، وهو ما يمنح الاقتصاد فرصة لرفع معدلات النمو إذا ارتبط ذلك بتحسين الإنتاجية.

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى برامج تنمية القدرات البشرية، والتحول الوطني، وتنمية الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن رؤية السعودية 2030 بوصفها أدوات تستهدف تعظيم العائد الديمغرافي، من خلال الاستثمار في الإنسان أكثر من الاستثمار في رأس المال المادي وحده[28].

التحول الديمغرافي وسوق العمل

يمثل سوق العمل الحلقة التي تتحول فيها المؤشرات السكانية إلى نتائج اقتصادية ملموسة. فكل زيادة في أعداد الشباب تعني دخول أعداد جديدة إلى سوق العمل سنويًا، وهو ما يفرض على الاقتصاد خلق وظائف كافية، لا من حيث العدد فقط، بل من حيث الجودة والإنتاجية.

والتحسن في سوق العمل مشروط بمجموعة من السياسات، منها:

---

[27] Bloom, Canning & Sevilla, The Demographic Dividend, op.cit., pp.41ff

[28] برنامج تنمية القدرات البشرية – رؤية السعودية 2030:
https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/programs/human-capability-development-program

ـ تنفيذ برامج التوطين بصورة جديّة وصارمة لا تحتمل الالتفاف والمراوغة كما تفعل كثير من شركات القطاع الخاص بتنسيب مواطنين في قوائم موظفيها ولكن من دون دوام فعلي وبمكافئات متدنية.

ـ إصلاحات حقيقية في سوق العمل، بما يتضمن تشريعات جديدة تضمن علاقة واضحة بين أرباب العمل والموظفين، والشفافية، والبرامج التطويرية.

ـ دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل تحفيزها على الانخراط في العملية التنموية الشاملة وعدم السماح باقفالها نتيجة هيمنة الشركات الكبرى. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة إقفال المئات من المنشآت الصغيرة والمتوسطة نتيجة الرسوم الباهظة، وتكاليف البناء والتشغيل المرتفعة، والقوانين الصارمة التي تقيد حرية العمل التجاري.

ـ الاستثمار في التدريب والتأهيل، إذ لا يكفي السماح للمنشآت بالعمل بل يجب رفع مستوى كفاءة العاملين ومهاراتهم المطلوبة لإدارة المشاريع وتنميتها.

ـ توسع القطاعات غير النفطية، فالتركيز على قطاع واحد دون بقية القطاعات يعني الارتهان الى مصدر دخل واحد، واستنزاف لطاقات واسعة في قطاعات أخرى غير نفطية.

إن التحدي لم يعد يقتصر على توفير وظيفة، بل أصبح يتمثل في توفير وظيفة عالية الإنتاجية. فالاقتصاد الذي يعتمد على وظائف منخفضة المهارة أو منخفضة القيمة المضافة لن يستطيع الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة عندما تبدأ نافذة العائد الديمغرافي في الانغلاق.

الإنتاجية بوصفها التحدي الحقيقي

تكشف التجارب الدولية أن الدول لا تصبح غنية بسبب ارتفاع عدد سكانها، بل بسبب ارتفاع إنتاجية العامل الواحد.

وقد أوضح بول رومر في نظرية النمو الداخلي أن المعرفة والابتكار والتكنولوجيا تمثل المحرك الرئيس للنمو طويل الأجل، وأن تراكم رأس المال البشري أهم من تراكم رأس المال المادي في الاقتصادات الحديثة[29].

ومن هذا المنظور، فإن نجاح الاقتصاد في هذا البلد لن يقاس بعدد الوظائف المستحدثة فقط، وإنما بقدرته على رفع إنتاجية العمل، وزيادة مساهمة القطاعات المعرفية، وتعزيز الابتكار، وتوطين التكنولوجيا، وتحويل الجامعات إلى مراكز لإنتاج المعرفة.

وهنا تبرز أهمية الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، والصناعات المتقدمة، لأنها تمثل القطاعات القادرة على استيعاب رأس المال البشري عالي المهارة، وتحقيق قيمة مضافة تفوق القطاعات التقليدية.

مشاركة المرأة في سوق العمل والتحول الديمغرافي

تمثل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي أحد أبرز المتغيرات التي أعادت تشكيل البنية الديمغرافية والاقتصادية للمملكة خلال العقد الأخير. فالعلاقة بين التحول الديمغرافي ومشاركة المرأة علاقة تبادلية؛ إذ يؤدي ارتفاع التعليم وتأخر سن الزواج وانخفاض الخصوبة إلى زيادة مشاركة النساء في سوق العمل، كما تؤدي المشاركة الاقتصادية بدورها إلى إعادة تشكيل أنماط الأسرة والإنجاب والادخار والاستهلاك.

وقد جعلت رؤية 2030 رفع مشاركة المرأة في سوق العمل أحد أهدافها الرئيسة. وتزعم البيانات الرسمية أن معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة السعودية ارتفع من نحو 17% عام 2016 إلى ما يزيد على 35% في عام 2025[30]. في المقابل، ثمة شهادات مستفيضة من عاطلات عن العمل تفيد بعدم

---

[29] Paul M. Romer, "Endogenous Technological Change." Journal of Political Economy 98, no. 5, Part 2 (1990), pp.71ff; https://www.journals.uchicago.edu/doi/10.1086/261725

[30] مشاركة المرأة في سوق العمل — متابع التقدم، رؤية السعودية 2030، الرابط: https://vision2030.ai/ar/tracker/kpis/female-labour-participation/

وجود مؤشرات على زيادة فارقة لمشاركة المرأة في سوق العمل كتلك التي تشير اليها الاحصاءات الرسمية. صحيح، أن ثمة ارتفاعًا في نسبة النساء في قطاعات كانت مغلقة أو محدودة الحضور سابقًا، مثل الخدمات المالية، وتقنية المعلومات، والطيران، والأمن، والقضاء، وريادة الأعمال، ولكن لا يزال معدل البطالة بين النساء عاليًا.

وتبيّن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن زيادة مشاركة المرأة تعد من أكثر السياسات تأثيرًا في رفع النمو الاقتصادي في المجتمعات التي تشهد انخفاضًا في الخصوبة وارتفاعًا في متوسط العمر. ومع ذلك، فإن تقييم هذه الظاهرة يقتضي التمييز بين ارتفاع المشاركة الكمية وتحسن جودة المشاركة. فزيادة عدد النساء العاملات لا تعني بالضرورة ارتفاع إنتاجية الاقتصاد إذا ظلت الوظائف متركزة في أنشطة منخفضة القيمة المضافة، أو إذا بقي تمثيل المرأة محدودًا في مواقع القيادة والبحث العلمي والصناعات التقنية المتقدمة.

ومن هنا، فإن نجاح الإصلاحات لا يقاس فقط بنسبة المشاركة، وإنما بقدرة الاقتصاد على استثمار الكفاءات النسائية في القطاعات المنتجة للمعرفة والتكنولوجيا، لأنها القطاعات الأكثر تأثيرًا في النمو طويل الأجل.

العمالة الأجنبية بين ضرورة التنمية والاعتماد البنيوي

يصعب فهم اقتصاد المملكة من دون تحليل الدور الذي تؤديه العمالة الأجنبية. فمنذ سبعينيات القرن الماضي أصبحت العمالة الوافدة عنصرًا رئيسًا في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، والتوسع العمراني، والخدمات، والصناعة، والطاقة.

وتشير تقديرات الهيئة العامة للإحصاء إلى أن غير المواطنين أو الوافدين يمثلون نسبة مرتفعة من إجمالي القوى العاملة. تمثل العمالة الأجنبية 78% من إجمالي المشتغلين في سوق العمل السعودي، حيث بلغ عددهم حوالي 14.8 مليون عامل. في المقابل، تشكل العمالة الوطنية نسبة 22% فقط بواقع 4.2 مليون عامل، وذلك بحسب آخر إحصاءات سوق العمل الصادرة عن الهيئة

العامة للإحصاء[31]. ولا تزال بعض القطاعات، مثل البناء، والضيافة، والخدمات المنزلية، والنقل، تعتمد بصورة كبيرة على العمالة الوافدة.

وقد تناول عدد من الباحثين اقتصاديات الخليج بوصفها نموذجًا فريدًا يعتمد على الازدواجية في سوق العمل، حيث يشغل المواطنون غالبًا الوظائف الحكومية أو ذات الأجور المرتفعة، بينما تتركز العمالة الأجنبية في القطاع الخاص، ولا سيما في الوظائف منخفضة ومتوسطة المهارة.

ويرى ستيفن هيرتوغ أن الاعتماد الواسع على العمالة الأجنبية منخفضة التكلفة أسهم في تسريع النمو الاقتصادي وتوسيع القطاع الخاص خلال العقود الماضية، إلا أنه أوجد اختلالات هيكلية في سوق العمل والإنتاجية، إذ خفّض الحوافز أمام الشركات للاستثمار في رفع الكفاءة والتكنولوجيا، ورسّخ نمطًا اقتصاديًا يعتمد على كثافة العمالة أكثر من اعتماده على الابتكار[32].

وتشير أدبيات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن هذا النموذج يحدّ كذلك من انتقال المعرفة إلى القوى العاملة الوطنية، بينما تؤدي التحويلات الكبيرة للعمالة الوافدة إلى تسرب جزء من الدخل المتولد محليًا إلى الخارج، بما يحدّ من الأثر المضاعف للإنفاق داخل الاقتصاد المحلي[33].

وفي هذا السياق، لا تستهدف برامج "التوطين" مجرد إحلال المواطن محل الوافد، وإنما إعادة هيكلة سوق العمل بحيث يصبح أكثر اعتمادًا على المهارات والإنتاجية، وأقل اعتمادًا على العمالة كثيفة العدد ومنخفضة التكلفة.

---

[31] المشتغلون حسب الجنسية ونوع القطاع، الهيئة العامة للإحصاء، الرابط: https://shorturl.at/Cx757

[32] Hertog, S. (2014). "Arab Gulf States: An Assessment of Nationalisation Policies." Gulf Labour Markets and Migration (GLMM) Explanatory Note No. 1; https://shorturl.at/67PT1

[33] Remittances Remain Resilient but Are Slowing: Migration and Development Brief 38, June 2023, World Bank Document, pp.25, 31; https://shorturl.at/lmgYx

غير أن نجاح هذه السياسة يتوقف على قدرة القطاع الخاص على تحقيق توازن بين رفع أجور المواطنين والمحافظة على القدرة التنافسية، وهي معادلة ليست سهلة في اقتصاد يشهد تحولات متسارعة.

رأس المال البشري وجودة التعليم

يرى الاقتصادي غاري بيكر (Gary Becker) أن رأس المال البشري هو أهم مصادر الثروة في الاقتصاد الحديث، لأن الاستثمار في التعليم والصحة والمهارات يرفع إنتاجية الفرد بصورة تفوق أثر الاستثمار في رأس المال المادي وحده[34].

وفي المملكة شهد قطاع التعليم توسعًا كبيرًا خلال العقود الماضية، من خلال زيادة أعداد الجامعات، وارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، وتطوير برامج الابتعاث الخارجي، وإنشاء جامعات بحثية مثل جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية. كما أطلقت رؤية 2030 برنامج تنمية القدرات البشرية الذي يهدف إلى تحسين جودة التعليم، ومواءمة مخرجاته مع احتياجات سوق العمل، وتعزيز المهارات الرقمية، وتنمية القدرات القيادية والابتكارية.

إلا أن التحدي لا يتعلق بكمية التعليم فقط، وإنما بجودته. فالتقارير الدولية، ومنها نتائج برنامج التقييم الدولي للطلاب تشير إلى أن كثيرًا من الاقتصادات الصاعدة ما زالت تواجه فجوة بين التوسع في التعليم وبين جودة المخرجات التعليمية.

ولذلك، فإن نجاح التحول الديمغرافي السعودي يتوقف بدرجة كبيرة على قدرة النظام التعليمي على إنتاج مهارات تناسب الاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والصناعات المتقدمة، وليس الاقتصار على التوسع الكمي في أعداد الخريجين.

الاقتصاد الرقمي واستثمار التحول الديمغرافي

[34] Gary S. Becker, Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, op.cit

تكتسب العلاقة بين التحول الديمغرافي والاقتصاد الرقمي أهمية متزايدة في الحالة السعودية، لأن المجتمع في هذا البلد يتميز بارتفاع نسبة الشباب، وهي الفئة الأكثر قدرة على التكيف مع التقنيات الحديثة والاقتصاد المعرفي.

وقد جعلت رؤية 2030 الذكاء الاصطناعي أحد محاورها، من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، والحوسبة الفائقة، ومراكز البيانات، واستقطاب الشركات العالمية، وبرامج تطوير المهارات الرقمية.

ويقوم هذا التوجه على فرضية اقتصادية مفادها أن الاقتصاد المعرفي يستطيع تحقيق قيمة مضافة أعلى بكثير من القطاعات التقليدية كثيفة العمالة. فبينما تعتمد الصناعات التقليدية على زيادة عدد العاملين، يعتمد الاقتصاد الرقمي على المعرفة والابتكار والإنتاجية.

غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب توافر منظومة متكاملة تشمل:

- تعليمًا عالي الجودة.
- جامعات بحثية تنافس عالميًا.
- حماية فعالة للملكية الفكرية.
- بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار.
- تمويلًا مستدامًا للبحث والتطوير.
- قدرة على جذب الكفاءات الدولية والاحتفاظ بها.

وبدون هذه العناصر، قد تتحول الاستثمارات الضخمة في التكنولوجيا إلى بنية تحتية متقدمة لا تنتج الأثر الاقتصادي المتوقع.

وعليه، فإن السؤال المركزي لا يتمثل في قدرة المملكة على زيادة عدد الوظائف أو حجم الاستثمار فحسب، بل في مدى نجاحها في تحويل رأس المال البشري إلى رأس مال معرفي قادر على قيادة الاقتصاد في مرحلة ما بعد النفط.

التحديات الديمغرافية المستقبلية

لا تُقاس التحولات الديمغرافية بأثرها الآني فحسب، وإنما بقدرتها على إعادة تشكيل مستقبل الدولة والاقتصاد والمجتمع خلال العقود اللاحقة. ولذلك أصبحت الدراسات السكانية الحديثة تعتمد على الإسقاطات المستقبلية بوصفها أداة استراتيجية للتخطيط، وليس مجرد تمرين إحصائي.

تشير تقارير الأمم المتحدة الحديثة إلى أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة خلال العقود المقبلة ستتصل بدرجة متزايدة بالتحولات الديمغرافية، بما في ذلك الشيخوخة السكانية، وانخفاض الخصوبة، والهجرة الدولية، وتغير حجم السكان في سن العمل، وما يترتب على ذلك من ضغوط على نظم الرعاية الصحية والتقاعد. ونتيجة لذلك، انتقل اهتمام الدراسات السكانية من التركيز على حجم السكان إلى التركيز على تركيبهم العمري والاجتماعي، لما لذلك من آثار مباشرة في التنمية الاقتصادية واستدامة المالية العامة[35].

وفي حالة السعودية، تتداخل هذه المتغيرات مع مشروع وطني ضخم يتمثل في رؤية السعودية 2030. وإذا كانت الرؤية قد صُممت للاستفادة من النافذة الديمغرافية الحالية، فإن نجاحها في الأجل الطويل سيعتمد على مدى استعداد الدولة للتحولات التي ستبدأ بالظهور بعد عام 2030، وعلى نحو أوضح بين عامي 2040 و2050.

أولًا: مستقبل النمو السكاني حتى عام 2050

تشير استشرافات الأمم المتحدة إلى أن سكان المملكة سيواصلون الارتفاع خلال العقود المقبلة، ولكن بوتيرة أبطأ بكثير من العقود السابقة. ويعود ذلك إلى استمرار انخفاض الخصوبة واقترابها من مستوى الإحلال، مقابل ارتفاع متوسط العمر المتوقع.

[35] Karl Baumann, UN “World Population Prospects 2024” report shows significant global science crises, IDGR, July 15, 2024; https://shorturl.at/JZaWF

ويمثل هذا التحول انتقالًا من النمو السكاني السريع إلى النمو البطيء، وهو نمط شهدته معظم الدول التي أكملت مراحل الانتقال الديمغرافي.

ويترتب على هذا التحول عدد من النتائج المهمة:

أولًا، ستتراجع مساهمة الزيادة الطبيعية في نمو السكان مقارنة بالماضي.

ثانيًا، ستصبح الهجرة الدولية عاملًا أكثر تأثيرًا في تحديد حجم السكان.

ثالثًا، سيبدأ التركيب العمري في التغير تدريجيًا مع ارتفاع نسبة كبار السن.

ورابعًا، ستصبح السياسات السكانية أكثر ارتباطًا بإدارة الموارد البشرية من مجرد إدارة النمو العددي.

ومن ثم، فإن نجاح التخطيط المستقبلي لن يعتمد على توقع عدد السكان فقط، بل على توقع احتياجاتهم التعليمية والصحية والإسكانية والوظيفية.

ثانيًا: بداية التحول نحو الشيخوخة السكانية

على الرغم من أن المجتمع لا يزال يُعد مجتمعًا فتيًا مقارنة بالدول الصناعية، فإن المؤشرات الديمغرافية تشير إلى بداية مسار طويل نحو الشيخوخة السكانية.

ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسين:

الأول، استمرار انخفاض الخصوبة.

والثاني، ارتفاع متوسط العمر المتوقع.

وتشير أدبيات علم السكان إلى أن الشيخوخة لا تبدأ عندما ترتفع نسبة كبار السن بصورة كبيرة، بل تبدأ منذ اللحظة التي يستقر فيها معدل الخصوبة دون مستوى الإحلال، لأن ذلك يعني أن الأجيال الجديدة ستكون أصغر حجمًا من الأجيال السابقة.

وتشير إسقاطات الأمم المتحدة إلى أن نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر مرشحة للارتفاع بصورة ملحوظة خلال العقود المقبلة، وهو ما سيؤدي

إلى زيادة تدريجية في معدل إعالة كبار السن مع ما يرافق ذلك من ضغوط متزايدة على نظم الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتقاعد[36].

ويحمل هذا التحول آثارًا واسعة تشمل:

- زيادة الإنفاق الصحي.
- ارتفاع تكاليف الرعاية طويلة الأجل.
- تزايد الضغوط على أنظمة التقاعد.
- انخفاض معدل الادخار الوطني.
- تباطؤ نمو القوة العاملة.

يبين رونالد لي وأندرو ماسون أن الأثر الاقتصادي للشيخوخة السكانية يتوقف إلى حد كبير على مستوى إنتاجية العمل، وتراكم الأصول، وقدرة أنظمة التقاعد والتحويلات العامة والخاصة على تمويل الاستهلاك في الأعمار المتقدمة. وفي البلدان التي تتسارع فيها الشيخوخة قبل بلوغ مستويات مرتفعة من الدخل والإنتاجية، قد يظهر ما تصفه الأدبيات بمشكلة "الشيخوخة قبل الثراء"، حيث ترتفع الالتزامات الصحية والتقاعدية وتتقلص قاعدة السكان في سن العمل قبل اكتمال التحول الاقتصادي والمؤسسي[37].

ثالثًا: مستقبل سوق العمل

يمثل سوق العمل أول القطاعات التي ستتأثر بالتحولات السكانية المستقبلية.

---

[36] World Population Prospects 2024, Department of Economic and Social Affairs Population Division, United Nations; https://shorturl.at/AhqAQ

[37] Nikkil Sudharsanan and David E. Bloom, The Demography of Aging in Low- and Middle-Income Countries: Chronological versus Functional Perspectives, National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine; Division of Behavioral and Social Sciences and Education; Committee on Population; Majmundar MK, Hayward MD, editors. Washington (DC): National Academies Press (US); 2018 Jun 26; https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK513069/

ففي المرحلة الحالية، يستفيد الاقتصاد من ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، لكن هذه الميزة ستتراجع تدريجيًا مع ارتفاع نسبة كبار السن.

وسيواجه الاقتصاد السعودي ثلاثة تحديات رئيسة:

أولها، المحافظة على ارتفاع معدلات المشاركة الاقتصادية للسعوديين.

وثانيها، رفع إنتاجية العامل لتعويض تباطؤ نمو القوة العاملة.

وثالثها، إعادة هيكلة المهارات بما يتناسب مع التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

ومن المتوقع أن تتزايد أهمية الذكاء الاصطناعي، والأتمتة، والروبوتات، ليس باعتبارها أدوات لخفض التكاليف فحسب، وإنما باعتبارها وسائل لتعويض النقص النسبي في العمالة مستقبلاً، كما حدث في اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة.

ومن هنا، فإن نجاح الاقتصاد في المملكة السعودية لن يعتمد على عدد العاملين وحده، بل على مقدار القيمة الاقتصادية التي ينتجها كل عامل.

رابعًا: التحديات المالية للدولة

ترتبط التحولات الديمغرافية ارتباطًا وثيقًا بالمالية العامة، فكلما ارتفعت نسبة كبار السن، ازداد الإنفاق على:

- الرعاية الصحية.
- التقاعد.
- الضمان الاجتماعي.
- الخدمات الاجتماعية.

وفي المقابل، قد يتباطأ نمو الإيرادات إذا انخفضت نسبة السكان المنتجين.

وبالنسبة إلى المملكة السعودية، يكتسب هذا الموضوع أهمية إضافية بسبب استمرار اعتماد المالية العامة، بدرجة كبيرة، على الإيرادات النفطية. فإذا تزامن انخفاض الإيرادات النفطية مع ارتفاع الإنفاق المرتبط بالشيخوخة، فقد تواجه المالية العامة ضغوطًا أكبر، ما لم ينجح الاقتصاد غير النفطي في تعويض هذا التراجع.

ولهذا السبب، فإن تنويع الاقتصاد ليس مجرد هدف اقتصادي، بل يمثل أيضًا سياسة ديمغرافية غير مباشرة، لأنه يزيد قدرة الدولة على تمويل الالتزامات الاجتماعية المستقبلية.

خامسًا: الهجرة الدولية في المستقبل

ستظل الهجرة الدولية أحد أهم المتغيرات المؤثرة في مستقبل السكان. غير أن طبيعة هذه الهجرة مرشحة للتغير. ففي العقود السابقة كان الطلب يتركز على العمالة منخفضة المهارة، أما خلال العقود المقبلة، فمن المرجح أن يزداد الطلب على المهندسين، وعلماء البيانات، وخبراء الذكاء الاصطناعي، والباحثين، والأطباء، والمتخصصين في التكنولوجيا الحيوية، والكفاءات المالية.

وهذا يعني أن سياسة الهجرة ستتحول تدريجيًا من سياسة تستهدف سد نقص العمالة إلى سياسة تستهدف تعزيز رأس المال المعرفي. ويمثل ذلك تحولًا جوهريًا في فلسفة التنمية السعودية، يتوافق مع الاقتصاد القائم على المعرفة الذي تستهدفه رؤية 2030.

لابد من إلفات الانتباه إلى أن الشيخوخة لا تمثل خطرًا حتميًا، بل إن أثرها يعتمد على السياسات التي ستتبناها الدولة خلال العقدين المقبلين. فالدول التي نجحت في الاستثمار في رأس المال البشري، ورفعت إنتاجية الاقتصاد، وأصلحت أنظمة التقاعد والرعاية الصحية، استطاعت تحويل التحول الديمغرافي إلى فرصة جديدة للنمو، بينما واجهت الدول التي تأخرت في الإصلاح ضغوطًا مالية واقتصادية متزايدة.

سادسًا: السيناريوهات الديمغرافية حتى عام 2050

تتعامل الأدبيات السكانية الحديثة مع المستقبل بوصفه مجموعة من المسارات الاحتمالية، لا بوصفه امتدادًا خطيًا للاتجاهات الحالية. ولهذا تعتمد الأمم المتحدة في إسقاطاتها السكانية على عدة سيناريوهات تختلف وفق مستويات الخصوبة والوفيات والهجرة. وفي حالة السعودية، لا يرتبط مستقبل السكان بالعوامل الديمغرافية الطبيعية وحدها، بل يتأثر أيضًا بسرعة التحول الاقتصادي، وسياسات سوق العمل، وبرامج التوطين، وتطور الاقتصاد الرقمي، وأسعار النفط، وقدرة الدولة على جذب الكفاءات العالمية.

وانطلاقًا من هذه المحددات، يمكن تصور أربعة سيناريوهات رئيسة لمستقبل التحول الديمغرافي في المملكة حتى عام 2050.

1 ـ السيناريو المتفائل: التحول الديمغرافي المنتج

يفترض هذا السيناريو نجاح السعودية في استثمار النافذة الديمغرافية الحالية بصورة كاملة، من خلال تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، ورفع إنتاجية العمل، وربط التعليم باحتياجات الاقتصاد، واستقطاب الكفاءات العالمية، مع انخفاض البطالة وارتفاع مشاركة المرأة، وتحول الاقتصاد نحو الصناعات المعرفية والتقنيات المتقدمة.

في هذا السيناريو، تتحول الزيادة السكانية إلى مصدر للقوة الاقتصادية، وترتفع مساهمة الإنتاجية في النمو بدلاً من الاعتماد على التوسع الكمي في العمالة. كما تنخفض الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ويصبح الاقتصاد أقل اعتمادًا على العمالة منخفضة المهارة وأكثر اعتمادًا على الابتكار والبحث والتطوير.

ويمثل هذا السيناريو الصورة التي تستهدفها رؤية 2030، لكنه يتطلب إصلاحات مؤسسية شاملة وجدّية، ورفع كفاءة الإدارة العامة، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز سيادة القانون، بما يضمن استدامة الاستثمار المحلي

والأجنبي. وكثير من هذه العناصر غير متوافرة حتى اليوم، نتيجة عوامل داخلية ومتغيرات إقليمية ودولية.

2 ـ السيناريو المرجح: نجاح جزئي وتحول غير مكتمل

يُعد هذا السيناريو، وفق معطيات المرحلة الراهنة، الأكثر احتمالًا. فهو يفترض تحقيق نجاحات ملموسة في بعض القطاعات، مثل السياحة، والخدمات اللوجستية، والاقتصاد الرقمي، مع استمرار التحديات في قطاعات أخرى، مثل الإنتاجية، والابتكار، وتوطين الوظائف عالية المهارة. وحتى السياحة والخدمات اللوجستية باتا عرضة لتقلبات جيوسياسية وأمنية في المنطقة حيث فرضت الحرب الاميركية الاسرائيلية على ايران وتوسّع مداها لتشمل كل دول المنطقة على اقتصاديات دول المنطقة تحديات غير منظورة وسوف تترك تداعياتها على المدى القصير والمتوسط.

وبعيدًا عن ظروف الحروب وتداعياتها الاقتصادية، فإن هذا السيناريو يفترض مواصلة الاقتصاد غير النفطي نموه، لكنه في الوقت نفسه يظل مرتبطًا بدرجة معينة بالإنفاق الحكومي والعوائد النفطية، بينما يستمر الاعتماد على العمالة الأجنبية في عدد من القطاعات الحيوية.

ويفترض هذا السيناريو غير المرتبط بالحروب، أن يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مستقرة، ومع ذلك سوف تبقى دون المستوى المطلوب لاستيعاب جميع آثار التحول الديمغرافي على المدى الطويل، خاصة مع بدء ارتفاع نسبة كبار السن بعد عام 2040.

3 ـ السيناريو المتحفظ: تباطؤ الإصلاحات

يفترض هذا السيناريو أن تواجه برامج التحول الاقتصادي تحديات هيكلية تؤدي إلى تباطؤ تنفيذ الإصلاحات، سواء نتيجة انخفاض أسعار النفط لفترات طويلة، أو ضعف الاستثمار الخاص، أو استمرار الفجوة بين التعليم وسوق العمل، أو محدودية نمو القطاعات الإنتاجية الجديدة.

وفي هذه الحالة، قد يتحول الشباب، الذين يمثلون اليوم أكبر ميزة ديمغرافية للمملكة، إلى مصدر ضغط على سوق العمل إذا لم يتمكن الاقتصاد من خلق وظائف ذات إنتاجية مرتفعة. كما قد ترتفع تكاليف الرعاية الصحية والتقاعد قبل أن ينجح الاقتصاد في تعويضها من خلال مصادر دخل غير نفطية.

ولا يعني هذا السيناريو الدخول في أزمة حتمية، لكنه يشير إلى تراجع القدرة على الاستفادة من الفرصة الديمغرافية الحالية، وما يترتب على ذلك من انخفاض العائد الاقتصادي المتوقع.

4 ـ السيناريو التحولي: اقتصاد المعرفة والدولة ما بعد النفط

يمثل هذا السيناريو المسار الأكثر طموحًا، ويفترض نجاح السعودية في الانتقال إلى اقتصاد يقوم على المعرفة والابتكار، بحيث تصبح التكنولوجيا والبحث العلمي ورأس المال البشري المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي.

وفي هذه الحالة، لن يكون حجم السكان هو العامل الحاسم، بل جودة التعليم، وكفاءة المؤسسات، والقدرة على إنتاج المعرفة وتصديرها. كما ستتغير طبيعة الهجرة الدولية، لتصبح قائمة على استقطاب العلماء والباحثين ورواد الأعمال، أكثر من اعتمادها على العمالة التقليدية.

ويقترب هذا النموذج من تجارب دول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية، مع مراعاة اختلاف السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولكن هذا السيناريو لا يزال مثاليًا لافتقاره الى المقومات العملية التي تجعل منه أقرب الى الواقع.

سابعًا: التحول الديمغرافي واستدامة "الرؤية"

عند تحليل العلاقة بين التحول الديمغرافي ورؤية 2030، يتضح أن الكثير من برامجها، مثل تنمية القدرات البشرية، وجودة الحياة، والإسكان، والتحول الصحي، وتمكين المرأة، لا يمكن فهمها بمعزل عن التغيرات السكانية. غير أن نجاح هذه البرامج يتوقف على قدرتها على تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة:

الأول، تحويل النمو السكاني إلى نمو في الإنتاجية، بحيث ترتفع القيمة المضافة للعامل السعودي، ولا يقتصر التوسع على زيادة عدد الوظائف.

الثاني، الاستعداد المبكر لمرحلة الشيخوخة السكانية، من خلال إصلاح أنظمة التقاعد، وتطوير الرعاية الصحية، وتشجيع الادخار والاستثمار طويل الأجل.

الثالث، بناء اقتصاد قادر على المنافسة العالمية، بحيث تصبح المعرفة والابتكار المصدر الرئيس للنمو، لا الموارد الطبيعية وحدها.

ومن ثم، فإن استدامة رؤية 2030 بعد انتهاء إطارها الزمني الرسمي ستكون مرتبطة بقدرة الدولة على تحويل الإصلاحات الحالية إلى مؤسسات مستقرة، وسياسات عامة قابلة للاستمرار، وليس إلى برامج مرتبطة بمرحلة زمنية محددة.

ثامنًا: خلاصة نقدية

تكشف تجربة السعودية أن التحول الديمغرافي يمثل في آن واحد فرصة تاريخية وتحديًا استراتيجيًا. فمن ناحية، يتمتع المجتمع بنسبة مرتفعة من الشباب، ومستويات تعليم وصحة أفضل من أي مرحلة سابقة، وقدرات مالية واستثمارية كبيرة. ومن ناحية أخرى، تلوح في الأفق تحديات تتعلق بانخفاض الخصوبة، وارتفاع متوسط العمر المتوقع، وتغير احتياجات سوق العمل، وزيادة الضغوط على المالية العامة.

ولا تكمن المعضلة الأساسية في حجم السكان، بل في طبيعة العلاقة بين السكان والاقتصاد. فالدول التي نجحت في إدارة تحولها الديمغرافي لم تكن الأكثر سكانًا، بل الأكثر قدرة على تحويل رأس المال البشري إلى إنتاجية وابتكار. وفي المقابل، فإن الدول التي أخفقت لم يكن سبب إخفاقها نقص السكان، وإنما ضعف المؤسسات، وتراجع جودة التعليم، واعتماد الاقتصاد على مصادر دخل محدودة.

وبالنسبة إلى السعودية، فإن السنوات الممتدة بين 2025 و2040 تمثل على الأرجح المرحلة الحاسمة. ففيها ستتحدد قدرة الدولة على استثمار نافذتها الديمغرافية قبل أن تبدأ آثار الشيخوخة السكانية في الظهور بصورة أكثر وضوحًا. وإذا نجحت الإصلاحات في رفع الإنتاجية وتعزيز الاقتصاد المعرفي، فإن التحول الديمغرافي سيصبح أحد أهم مصادر القوة الاقتصادية للمملكة. أما إذا بقيت الفجوة قائمة بين النمو السكاني والنمو الإنتاجي، فإن جزءًا مهمًا من هذه الفرصة قد يتبدد.

وتشير السيناريوهات السابقة إلى أن مستقبل التحول الديمغرافي في السعودية ليس مسارًا محتومًا، وإنما نتيجة مباشرة للخيارات والسياسات التي تُتخذ اليوم. فالتحولات السكانية توفر إطارًا عامًا، لكن المؤسسات والسياسات الاقتصادية والتعليمية والصحية هي التي تحدد ما إذا كانت هذه التحولات ستقود إلى ازدهار مستدام أم إلى ضغوط اقتصادية واجتماعية متزايدة. ومن هنا، يصبح تقييم التحول الديمغرافي في المملكة تقييمًا لقدرة الدولة على إدارة المستقبل، وليس مجرد قراءة لتغيرات السكان.

تقييم نقدي للتحول الديمغرافي ومستقبل التنمية

تُظهر التجارب الدولية أن التحولات الديمغرافية لا تحمل في ذاتها نتائج اقتصادية أو اجتماعية محددة، بل تعتمد آثارها على طبيعة المؤسسات والسياسات العامة وقدرة الدولة على توظيف رأس المال البشري. ولهذا فإن السؤال الجوهري في حالة السعودية ليس ما إذا كانت تمتلك فرصة ديمغرافية، إذ تشير المؤشرات إلى أنها تمتلك بالفعل واحدة من أهم النوافذ الديمغرافية في غرب آسيا، وإنما يتمثل في مدى قدرة النموذج التنموي الحالي على تحويل هذه الفرصة إلى مكاسب مستدامة تتجاوز الإطار الزمني لرؤية 2030.

وتقتضي الإجابة عن هذا السؤال تجاوز القراءة الوصفية للمؤشرات السكانية والاقتصادية، والانتقال إلى تحليل نقدي للعلاقة بين التحول الديمغرافي، وهيكل الاقتصاد، وطبيعة المؤسسات، والحوكمة، والسياسات التعليمية، وسوق العمل.

فهذه العناصر مجتمعة هي التي تحدد ما إذا كانت النافذة الديمغرافية ستتحول إلى "عائد ديمغرافي" أم إلى "عبء ديمغرافي" في المستقبل.

من الناحية النظرية، تتوافر في المملكة معظم الشروط التي يربطها علماء السكان بالعائد الديمغرافي:

- ارتفاع نسبة السكان في سن العمل.
- انخفاض معدل الإعالة مقارنة بكثير من الاقتصادات المتقدمة.
- تحسن المؤشرات الصحية.
- توسع التعليم العالي.
- الارتفاع النسبي في مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.
- قدرة مالية كبيرة على الاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري.

ولو اقتصر التحليل على هذه المؤشرات، لأمكن القول إن المملكة تمتلك قاعدة قوية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام خلال العقدين المقبلين.

غير أن الأدبيات الاقتصادية تؤكد أن هذه المؤشرات تمثل شروطًا ضرورية، لكنها ليست شروطًا كافية. فقد امتلكت دول عديدة نافذة ديمغرافية مشابهة، لكنها لم تحقق العائد المتوقع بسبب ضعف المؤسسات، أو محدودية الإنتاجية، أو تعثر الإصلاحات الاقتصادية.

ومن ثم، فإن السؤال الحقيقي ليس: هل توجد نافذة ديمغرافية؟ بل: هل يمتلك الاقتصاد القدرة المؤسسية على استثمارها؟

معضلة الإنتاجية

تكشف بيانات الاقتصاد في السعودية أن التحدي الرئيس لم يعد يتمثل في نقص العمالة، وإنما في إنتاجية العمل. فالنمو الاقتصادي الذي يعتمد على التوسع في التوظيف أو الإنفاق الحكومي يختلف عن النمو الذي يستند إلى الابتكار

والتكنولوجيا ورفع كفاءة العامل. وتشير دراسات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الاقتصادات التي نجحت في الانتقال من فئة الدخل المتوسط إلى فئة الدخل المرتفع لم تعتمد على التوسع الكمي في العمالة ورأس المال وحده، بل ارتكز نموها بدرجة متزايدة على رفع الإنتاجية، وتحسين تخصيص الموارد، واستيعاب التكنولوجيا، والانتقال نحو قطاعات ومنتجات أعلى قيمة مضافة. وتبين المقارنات الدولية أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أدى دورًا أكبر في الاقتصادات الناجحة منه في الاقتصادات التي بقيت عالقة عند مستويات الدخل المتوسط[38].

وفي حالة السعودية، لا تزال مساهمة الإنتاجية في النمو دون المستوى الذي تتطلبه أهداف التحول نحو اقتصاد معرفي. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل، منها:

- استمرار اعتماد بعض القطاعات على العمالة منخفضة المهارة.
- محدودية الإنفاق على البحث والتطوير مقارنة بالاقتصادات الرائدة.
- ضعف الروابط بين الجامعات والقطاع الإنتاجي.
- الاعتماد النسبي على الإنفاق الحكومي بوصفه محركًا للنشاط الاقتصادي.

ولا يعني ذلك غياب التقدم، بل يشير إلى أن رفع الإنتاجية سيظل المعيار الحاسم في تقييم نجاح رؤية 2030 خلال العقد المقبل.

التعليم بين التوسع الكمي والتحول النوعي

شهد التعليم توسعًا كبيرًا خلال العقود الماضية، سواء من حيث عدد الجامعات أو معدلات الالتحاق أو برامج الابتعاث. غير أن التجارب الدولية تشير إلى أن

[38] David Bulman, Maya Eden & Ha Nguyen, Transitioning from Low-Income Growth to High-Income Growth: Is There a Middle-Income Trap?, World Bank Group, May 2016; https://shorturl.at/6HVTR

التحول الديمغرافي لا يستفيد من التعليم الكمي وحده، بل من جودة رأس المال البشري.

ويؤكد الاقتصادي إريك هانوشيك (Eric Hanushek) أن جودة التعليم، كما تقاس بالمهارات الفعلية، ترتبط بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل بدرجة أكبر من سنوات الدراسة أو معدلات الالتحاق[39].

ومن هذا المنطلق، فإن النجاح في استثمار المملكة السعودية نافذتها الديمغرافية سيعتمد على قدرة النظام التعليمي على:

- تنمية التفكير النقدي.
- تعزيز البحث العلمي.
- تطوير المهارات الرقمية.
- ربط الجامعات بالقطاع الخاص.
- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال.

فإذ ا بقي التعليم يركز على التوسع الكمي أكثر من بناء المهارات، فقد تتسع الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات الاقتصاد المعرفي.

رابعًا: العمالة الأجنبية ونموذج التنمية

لا يمكن تقييم التحول الديمغرافي السعودي دون التوقف عند الدور البنيوي للعمالة الأجنبية.

فقد أدى هذا النموذج إلى تسريع التنمية العمرانية والاقتصادية خلال العقود الماضية، لكنه أوجد في الوقت نفسه اقتصادًا يعتمد في بعض قطاعاته على وفرة العمالة منخفضة التكلفة أكثر من اعتماده على الابتكار.

---

[39]Eric A. Hanushek and Ludger Woessmann, The Knowledge Capital of Nations: Education and the Economics of Growth, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, 2023, pp.157ff

ويطرح ذلك تحديًا مزدوجًا، فإذا جرى تقليص العمالة الأجنبية بسرعة، قد تتأثر تنافسية بعض القطاعات الاقتصادية، أما إذا استمر الاعتماد عليها بالوتيرة نفسها، فقد يتباطأ الاستثمار في التكنولوجيا ورفع الإنتاجية.

ومن هنا، فإن التحدي لا يتمثل في تقليص أعداد الوافدين، بل في إعادة تشكيل هيكل سوق العمل بحيث يزداد الاعتماد على المهارات العالية، وينخفض الاعتماد على العمالة منخفضة الإنتاجية.

خامسًا: رؤية 2030 بين النجاح المرحلي والاستدامة

حققت رؤية السعودية 2030 نجاحًا نسبيًا في عدد من المؤشرات، من بينها نمو الإيرادات غير النفطية (نتيجة الضرائب المرتفعة والمتعددة)، وارتفاع مشاركة المرأة، وتحسن نسبي في بيئة الاستثمار، والتوسع في الاقتصاد الرقمي والسياحة والترفيه. غير أن الأدبيات الخاصة بإدارة التحول الاقتصادي تميز بين نجاح التنفيذ المرحلي والاستدامة البنيوية.

فالنجاح المرحلي يقاس بتحقيق المستهدفات خلال فترة زمنية محددة، أما الاستدامة فتعني قدرة الاقتصاد على مواصلة النمو بعد انتهاء البرامج الحكومية، وبدرجة أقل اعتمادًا على الإنفاق العام أو العوائد النفطية.

ومن ثم، فإن التقييم النهائي لرؤية 2030 لن يتحدد عند انتهاء عام 2030، بل خلال العقد الذي يليه، عندما يتضح ما إذا كانت الإصلاحات قد تحولت إلى مؤسسات وسياسات مستقرة، أم بقيت مرتبطة بمرحلة استثنائية من الإنفاق والاستثمار الحكومي.

وهكذا، يكشف التحليل النقدي أن المملكة تمتلك فرصة ديمغرافية حقيقية، لكنها ليست فرصة مضمونة النتائج. فنجاحها يعتمد على قدرة الدولة على تحويل التفوق العددي للشباب إلى تفوق إنتاجي، وعلى بناء اقتصاد يقوده الابتكار والمعرفة، لا التوسع الكمي في العمالة أو الاستثمار.

كما يتبين أن التحديات المقبلة لن تكون ديمغرافية بالمعنى الضيق، بل مؤسسية واقتصادية في المقام الأول. فالمؤسسات القادرة على تطوير التعليم، وتحفيز الابتكار، وإصلاح سوق العمل، وإدارة المالية العامة بكفاءة، هي التي ستحول التحول الديمغرافي إلى مصدر قوة طويلة الأجل.

وبذلك، فإن الديمغرافيا لا تحدد مستقبل المملكة بصورة حتمية، وإنما ترسم حدود الفرصة المتاحة. أما استثمار هذه الفرصة أو إهدارها، فيبقى رهينًا بجودة السياسات العامة، ومرونة الاقتصاد، وكفاءة مؤسسات الدولة في العقود القادمة.

الاستنتاجات العامة

انطلقت الدراسة من فرضية رئيسة مؤداها أن التحول الديمغرافي في المملكة السعودية لا يمثل ظاهرة سكانية معزولة، وإنما يشكل أحد أهم المتغيرات البنيوية التي ستحدد مستقبل الدولة والاقتصاد والمجتمع خلال العقود المقبلة. ومن خلال تحليل الاتجاهات السكانية، وربطها بالأدبيات النظرية وبأهداف رؤية السعودية 2030، يتضح أن المملكة تقف اليوم عند لحظة تاريخية نادرة؛ فهي تمتلك في الوقت نفسه نافذة ديمغرافية واسعة، وقدرات مالية واستثمارية كبيرة، وبرنامجًا إصلاحيًا هو الأضخم في تاريخها الحديث. إلا أن اجتماع هذه العناصر لا يفضي تلقائيًا إلى تنمية مستدامة، بل يفتح مجالًا واسعًا لإمكانات متعددة، يتوقف تحققها على طبيعة السياسات العامة، وكفاءة المؤسسات، وقدرة الاقتصاد على التحول من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد يقوم على المعرفة والإنتاجية.

ومن هذا المنطلق، لا تسعى هذه الخاتمة إلى إعادة تلخيص ما سبق، بقدر ما تهدف إلى استخلاص الدلالات الاستراتيجية التي تترتب على نتائج الدراسة، واستشراف المسارات المستقبلية الممكنة.

وتفضي الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات المركزية التي يمكن إجمالها في الآتي:

أولًا، أكملت السعودية معظم مراحل الانتقال الديمغرافي الكلاسيكي؛ فقد انخفضت معدلات الخصوبة بصورة كبيرة، وارتفع متوسط العمر المتوقع، وتسارع التحضر، وتحسنت المؤشرات الصحية والتعليمية. وهذه الخصائص تضع السعودية في مرحلة انتقالية متقدمة تختلف جذريًا عن وضعها في النصف الثاني من القرن العشرين.

ثانيًا، لا يزال المجتمع في السعودية يتمتع بتركيب عمري فتي مقارنة بمعظم الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يوفر نافذة ديمغرافية يمكن أن تتحول إلى مصدر مهم للنمو الاقتصادي خلال العقدين المقبلين، شريطة نجاح الاقتصاد في استيعاب هذه الكتلة البشرية ضمن وظائف عالية الإنتاجية.

ثالثًا، لا يرتبط مستقبل النمو الاقتصادي في السعودية بعدد السكان بقدر ارتباطه بجودة رأس المال البشري. فالتجارب الدولية تشير بوضوح إلى أن الدول التي استطاعت تحقيق قفزات تنموية لم تكن الأكثر سكانًا، وإنما الأكثر قدرة على الاستثمار في التعليم، والابتكار، والمؤسسات، والتكنولوجيا.

رابعًا، تمثل العمالة الأجنبية أحد أبرز عناصر خصوصية الحالة السعودية. فهي أسهمت في تسريع التنمية الاقتصادية، لكنها أوجدت في الوقت ذاته اختلالات هيكلية في سوق العمل، تتطلب إعادة توازن تدريجية تركز على رفع الإنتاجية ونقل المعرفة، بدلاً من الاقتصار على سياسات الإحلال العددي.

خامسًا، تشكل رؤية السعودية 2030 أول محاولة شاملة لإعادة توظيف التحول الديمغرافي ضمن مشروع اقتصادي طويل الأجل، غير أن نجاحها النهائي سيقاس بقدرتها على تحويل الإصلاحات الحالية إلى مؤسسات مستدامة، لا بمجرد تحقيق مستهدفات مرحلية.

السيناريوهات الاستراتيجية لما بعد 2030

تكشف نتائج الدراسة أن مستقبل السعودية بعد عام 2030 يمكن أن يتخذ أحد أربعة مسارات استراتيجية.

السيناريو الأول هو سيناريو التحول الناجح، حيث ينجح الاقتصاد في رفع الإنتاجية، وتعزيز الاقتصاد المعرفي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص، واستثمار رأس المال البشري، فتتحول النافذة الديمغرافية إلى مصدر دائم للنمو والاستقرار.

أما السيناريو الثاني فهو سيناريو الاستقرار المتوسط، الذي تتحقق فيه نجاحات مهمة، لكنها تبقى مرتبطة باستمرار الإنفاق الحكومي، بينما يظل الاقتصاد غير النفطي في مرحلة انتقالية، دون أن يبلغ مستوى الاستقلال الكامل عن العوائد النفطية.

ويتمثل السيناريو الثالث في سيناريو تباطؤ التحول، حيث يؤدي ضعف الإنتاجية أو تعثر الإصلاحات المؤسسية إلى تراجع العائد الديمغرافي، مع بقاء الضغوط على سوق العمل والمالية العامة.

أما السيناريو الرابع فهو سيناريو إعادة الهيكلة المستمرة، الذي يفترض قدرة الدولة على مراجعة السياسات بصورة دورية، وتعديل أدواتها وفق المتغيرات المحلية والدولية، بحيث يصبح الإصلاح عملية مستمرة، لا مشروعًا ينتهي بانتهاء رؤية 2030.

وتشير الدراسة إلى أن السيناريو الرابع قد يكون الأكثر واقعية على المدى الطويل، لأن التحولات الديمغرافية والاقتصادية بطبيعتها لا تتوقف عند تاريخ محدد، بل تستلزم مراجعة دائمة للسياسات والمؤسسات.

وتُظهر المقارنة مع تجارب دول شرق آسيا، ولا سيما كوريا الجنوبية وسنغافورة، أن استثمار النافذة الديمغرافية لم يكن نتيجة العامل السكاني وحده، بل جاء ثمرة سياسات متكاملة شملت إصلاح التعليم، وتعزيز البحث العلمي، والانفتاح على التكنولوجيا، وربط الجامعات بالصناعة، ورفع كفاءة الإدارة العامة.

وفي المقابل، تكشف تجارب بعض الدول التي أخفقت في استثمار نافذتها الديمغرافية أن ارتفاع نسبة الشباب لا يمثل ميزة في حد ذاته، بل قد يتحول إلى مصدر للضغوط الاقتصادية والاجتماعية إذا لم يقترن بخلق فرص عمل منتجة وتحسين جودة المؤسسات.

ومن ثم، فإن العامل الحاسم ليس حجم السكان، وإنما نوعية العلاقة بين السكان والدولة والاقتصاد. وفي ضوء نتائج الدراسة، يمكن النظر في الأفكار ذات الطابع الاستراتيجي.

أولًا، الانتقال من التركيز على معدلات التوظيف إلى التركيز على إنتاجية العمل بوصفها المؤشر الرئيس لنجاح السياسات الاقتصادية.

ثانيًا، تطوير منظومة التعليم بحيث تنتقل من نقل المعرفة إلى إنتاجها، مع تعزيز البحث العلمي، وربط الجامعات بمراكز الابتكار والقطاع الخاص.

ثالثًا، صياغة سياسة طويلة الأجل للهجرة تستند إلى احتياجات الاقتصاد المعرفي، مع إعطاء أولوية لاستقطاب الكفاءات والمهارات النوعية.

رابعًا، الاستعداد المبكر للتحولات المرتبطة بالشيخوخة السكانية، من خلال إصلاح أنظمة التقاعد، وتطوير خدمات الرعاية الصحية طويلة الأجل، وتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار.

خامسًا، زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، بما يرفع القدرة التنافسية للاقتصاد، ويعزز مساهمة التكنولوجيا والابتكار في الناتج المحلي.

سادسًا، تطوير نظام وطني للرصد الديمغرافي والاستشراف المستقبلي، يدمج البيانات السكانية مع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ويُستخدم في صناعة القرار والتخطيط بعيد المدى.

ونخلص إلى أن التحول الديمغرافي يمثل أحد أهم المتغيرات التي ستحدد مسار التنمية خلال العقود المقبلة، لكنه ليس عاملًا حتميًا يقود تلقائيًا إلى النجاح أو

الإخفاق. فالنافذة الديمغرافية التي يتمتع بها هذا البلد اليوم هي فرصة زمنية محدودة، ستتقلص تدريجيًا مع انخفاض الخصوبة وارتفاع متوسط العمر المتوقع. ومن ثم، فإن القيمة الحقيقية لهذه المرحلة لا تكمن في عدد الشباب، وإنما في قدرة الدولة والمجتمع والاقتصاد على تحويل هذا المورد البشري إلى قوة إنتاجية قائمة على المعرفة والابتكار.

كما تؤكد الدراسة أن نجاح رؤية 2030 ينبغي ألا يُقاس فقط بمدى تحقيق مستهدفاتها الرقمية أو الزمنية، وإنما بقدرتها على إرساء نموذج تنموي قادر على الاستمرار بعد انتهاء الرؤية نفسها. فالتاريخ الاقتصادي يبين أن البرامج الوطنية الكبرى تنجح حين تتحول إلى مؤسسات دائمة، وسياسات مستقرة، وثقافة إنتاجية متجذرة، لا عندما تبقى مرتبطة بمرحلة تنفيذية محدودة.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن مستقبل المملكة السعودية لن تحدده الديمغرافيا وحدها، ولا الاقتصاد وحده، وإنما التفاعل بين التحول السكاني، وجودة المؤسسات، وكفاءة رأس المال البشري، ومرونة السياسات العامة. وعند هذه النقطة تحديدًا يتقرر ما إذا كانت النافذة الديمغرافية الراهنة ستتحول إلى قاعدة لازدهار طويل الأجل، أم إلى فرصة تاريخية لم يُستثمر كامل إمكاناتها.